دور الشمول المالي فى الحد من البطالة فى مصر

د - علاء مصطفى عبد المقصود أبو عجيلة
مدرس الاقتصاد
كلية التجارة "بنين" - جامعة الأزهر

د - وائل على أحمد صبيح
مدرس الاقتصاد
كلية التجارة "بنين" - جامعة الأزهر

مقدمة :

الشمول المالي أضحى من العوامل المهمة والضرورية لتحقيق معدلات تنموية مقبولة للدول النامية أو الآخذة فى النمو ولذلك ؛ أصبح هناك اهتمام متزايد بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لكونها من أهم محاور تحقيق التنمية الاقتصادية والتخفيف من حدة مشكلة البطالة المنتشرة فى كل دول العالم وبخاصة فى الدول النامية ومن بينها مصر ، والتي تعاني من مشكلة البطالة بصورة كبيرة .

لذلك كان من الضروري الاهتمام بالشمول المالي بهدف تحقيق معدلات مقبولة من التنمية الاقتصادية والتخفيف من حدة البطالة ، وذلك لأن التخفيف من حدة مشكلة البطالة ، هو ما سوف يؤدي إلى التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية بين عوامل الإنتاج بصورة أكثر عدالة ، بخاصة ما يتعلق بالتوزيع الوظيفي للدخل القومي بين عوامل الإنتاج المساهمة فى العملية الإنتاجية ؛ مما يجعل هناك تنمية اقتصادية متزايدة ناتجة عن زيادة معدلات الاستهلاك بين أفراد المجتمع ، وبالتالي جعل الجهاز الإنتاجي أكثر مرونة فى إنتاج السلع والخدمات الضرورية ؛ لبناء قاعدة إنتاجية متكاملة داخل الدولة ، بما يحد من مشكلات التضخم داخل الدولة .

إشكالية البحث :

يدور تساؤل البحث حول الإجابة عن السؤال التالي : إلى أي مدى يمكن أن يسهم الشمول المالي فى الحد من مشكلة البطالة فى مصر؟

أهداف البحث :

يهدف البحث التعرف على :

ماهية الشمول المالي وأهدافه وأهميته الاقتصادية والاجتماعية .

واقع الشمول المالي فى مصر.

واقع مشكلة البطالة فى مصر خلال الفترة من ١٩٩١ وحتى ٢٠٢١ وأسبابها المختلفة.

دور الشمول المالي فى الحد من مشكلة البطالة فى مصر.

أهمية البحث :

تعود أهمية البحث فى محاولة التخفيف من حدة مشكلة البطالة فى مصر ؛ لكون مشكلة البطالة من المشكلات المتجذرة فى مصر ، والتي لها مشكلات اجتماعية ، إضافة إلى أنها تثير قلاقل سياسية عديدة ، كما أن الحد من هذه المشكلة يؤدي إلى تنشيط الطلب الفعال ، وبالتالي حدوث رخاء اقتصادي بفعل مضاعفات الاستثمار داخل المجتمع وحدوث التنمية الاقتصادية المنشودة.

فرضية البحث :

حاول هذا البحث اختبار الفرضية التالية: "يؤدي الاهتمام بالشمول المالي إلى الحد من مشكلة البطالة فى مصر» .

منهج البحث :

اعتمد البحث بشكل رئيس على: المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي من خلال جمع ووصف وتحليل البيانات والمعلومات المرتبطة بالشمول المالي والبطالة فى مصر والأبحاث ذات العلاقة والخبرات المتراكمة فى هذا المجال ، واستنتاج أهمية تطبيق الشمول المالي فى الحد والتخفيف من مشكلة البطالة فى مصر.

الدراسات السابقة :

١ - دراسة : محمود محمد محمود خير الدين ٢٠١٨ م[١]: هدفت الدراسة إلى توضيح دور الشمول المالي فى تحقيق التنمية الاقتصادية بما يحفز الحكومات والسلطات المصرفية والاقتصادية على وضع استراتيجيات عمل وتبني الشمول المالي كمفهوم قابل للتطبيق وتحفيز البنوك على إيلائه الأهمية البالغة ؛ نظرا لنتائجه المهمة عليها وعلى المجتمعات ، وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج منها أنه كلما زاد مستوى الثقافة المالية لدى الأفراد كلما ارتفعت نسبة الشمول المالي

(١))محمود محمد محمود خير الدين، «الشمول المالي ودوره فى تحقيق التنمية الاقتصادية مع دراسة على البنوك الإسلامية»، رسالة دكتوراة منشورة – كلية التجارة (بنين) جامعة الأزهر بتاريخ ١٤٤٣هـ – ٢٠١٨ م .

فى المجتمع حيث تستمد الثقافة المالية أهميتها من زيادة عدد المنتجات المالية من ناحية وإزالة تعقيداتها من ناحية أخرى ، وأوصى البحث بإمكانية استخدام البنوك الإسلامية صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة لديها لتنمية وتفعيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي تعزيز الشمول المالي فى المجتمع.

٢ - دراسة أحمد العيسوي ٢٠٢١ [١]: هدفت الدراسة إلى توضيح أثر الشمول المالي على تحقيق السعادة الاقتصادية فى الدول العربية خلال الفترة من ٢٠١٥ وحتى ٢٠١٧ ، وتوصلت إلى النتائج التالية : وجود علاقة إيجابية قوية بين متغيرات الشمول المالي ، وبين السعادة الاقتصادية فى الدول العربية والتي تمثلت فى عدد نقاط البيع ، وعدد أجهزة الصراف الآلي ، وعدد بطاقات الائتمان ، ووفقا لذلك يعد المحدد الأساسي لكل من الشمول المالي والسعادة الاقتصادية متمثلة فى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، كما تعكس صعوبات تحقيق الشمول المالي عدة صعوبات منها عدم الأمان والاستقرار وتركز السعادة الاقتصادية على كافة الأطر الاجتماعية والنفسية ، والتي لم تقف على الأطر الاقتصادية المتمثلة فى نصيب الفرد من الناتج المحلي فقط، وأوصت الدراسة بما يلي : ضرورة حساب مؤشر الشمول المالي الإجمالي على مستوى العالم ، ضرورة قيام المؤسسات المالية داخل الدول العربية على التركيز والاهتمام بالمنتجات المالية المحفزة على الشمول المالي ، والتي لابد لها من أن تكون بسيطة ، وبأسعار مناسبة لكل فئات المجتمع .

ضرورة القيام بحملات إعلامية بهدف زيادة توعية المواطنين بأهمية الاستثمار فى المشروعات الإنتاجية، مما يسهم فى تحقيق الرفاهية الاقتصادية لهم بصورة كبيرة .

٣- دراسة أحمد عبد العليم العجمي ٢٠٢١ [٢] : هدفت الدراسة إلى دراسة الإجراءات التي اتخذتها الدولة لتطبيق الشمول فى ظل وجود جائحة كورونا ، وكيفية الاستفادة من الآثار الاقتصادية السلبية للجائحة ، وتحويلها إلى آثار إيجابية على خطى التحول نحو الشمول المالي ، وذلك من خلال دراسة نقاط القوة والضعف للإجراءات المتبعة من قبل الدولة ، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية ، أسهمت

(١) أحمد العيسوي ، « أثر الشمول المالي فى تحقيق السعادة – حالة الدول العربية » ، مجلة مصر المعاصرة ، عدد ٥٤١ يناير ٢٠٢١ ، ص ٢٩٣ .

(٢) أحمد عبد الحليم العجمي ، « دور جائحة كورونا فى تعزيز الشمول المالي فى مصر » ، مجلة مصر المعاصرة، عدد ٥٤٢ إبريل ٢٠٢١ ، ص ٤٩ – ٥٢ .

أزمة كورونا فى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي ، مما أدى إلى زيادة معدلات البطالة والفقر ، وكل ذلك أدى إلى الإسراع فى اتخاذ إجراءات من شأنها زيادة الاتجاه نحو آليات الشمول المالي ، من خلال التوسع فى تقديم خدمات مصرفية جديدة من بينها فتح حسابات مصرفية ، والتوسع فى أنشطة البيع الإلكتروني وماكينات الصراف الآلي ، ووسائل الدفع الالكتروني .

وأوصت الدراسة بما يلي : ضرورة التوسع فى نشر ثقافة الشمول المالي إعلاميا وتوعويا لوصولها إلى كافة فئات وشرائح المجتمع ، والعمل على ابتكار آليات جديدة للشمول المالي بصورة متوافقة مع احتياجات الأفراد داخل المجتمع ، ضرورة توفير خدمات الإنترنت بالأسعار والسرعات المناسبة لكل الفئات داخل المجتمع ، العمل على دمج أكبر عدد ممكن من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من خلال دخولها فى خطط الشمول المالي بالدولة .

٤- دراسة محمد الفاروق الصادق على ٢٠٢١م [١]: هدفت الدراسة إلى استعراض أهم التجارب الدولية فى الشمول المالي وكيفية الاستفادة منها وتطور مفهوم التنمية المستدامة ومؤشراتها وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتوضيح أهمية الشمول المالي فى تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، ، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج نذكر منها :وجود علاقة إيجابية بين كل من الشمول المالي وأبعاد التنمية المستدامة ، كما أثبت الباحث وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي والإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، والإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وأوصت الدراسات بالعديد من التوصيات منها ضرورة تعظيم الاستفادة من التجارب الدولية للشمول المالي .

مساهمة هذا البحث :يحاول هذا البحث تناول واقع الشمول المالي والبطالة فى مصر، إضافة إلى تناولها دور الشمول المالي فى المساهمة فى حل أحد أهم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية فى مصر وهي مشكلة البطالة .

خطة البحث :

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث هي :

المبحث الأول : ماهية الشمول المالي .

المبحث الثاني : واقع البطالة فى مصر خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠٢١) .

المبحث الثالث : مساهمة الشمول المالي فى تمويل فرص العمل فى مصر .

(١) محمد الفاروق الصادق على ، « الشمول المالي وأثره على تحقيق التنمية المستدامة فى مصر : دراسة مقارنة » ، رسالة ماجستير اقتصاد ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، القاهرة، مصر ، ٢٠٢١م .

المبحث الأول
ماهية الشمول المالي

خلال تسعينيات القرن العشرين ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع وعلى وجه الخصوص الفقراء والمهمشين فى الوصول إلى الخدمات المالية، المصرفية وغير المصرفية؛ إلا أن إحدى هذه الدراسات أطلقت ولأول مرة مصطلحًا جديدًا وهو الاستبعاد المالي مقابلاً لمصطلح الشمول المالي عام ١٩٩٥م ، فى إشارة إلى ما تسببه ندرة أو إغلاق فروع البنوك من محدودية الوصول إلى الخدمات المصرفية ، ليظهر الشمول المالي نهاية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين ، وبشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة[١]،يهدف الشمول المالي إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على العدد الأكبر من الأفراد والمؤسسات ، خصوصا فئات المجتمع المهمشة من ذوي الدخل المحدود ، وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف تنافسية وعادلة لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة والإشراف الحكوميين ، والشمول المالي لا يتحقق من دون التثقيف المالي، فالمستهلك الواعي يعتبر أكثر إدراكا للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعيًا لحقوقه وواجباته، من هنا يتناول هذا المبحث ماهية الشمول المالي وواقعه فى مصر كمدخل لتوضيح دوره فى الحد من مشكلة البطالة فى مصر.

أولا : تعريف الشمول المالي :

يعرف البنك الدولي الشمول المالي بأنه : قدرة كل فرد أو مؤسسة على الوصول إلى أدوات ومنتجات مالية تكافئ احتياجاته وقدراته المالية . أما البنك المركزي المصري ، فيرى أن الشمول المالي يعني إتاحة تلك الخدمات من خلال المؤسسات المالية الرسمية مثل : البنوك وشركات التمويل متناهي الصغر والبريد إلخ[٢].

(1) Leyshon , A. and Thrift, N., Geographies of financial exclusion: financial abandonment in Britain and The United States, Transaction of The Institute of British Geographer ,New Series,1995,pp.312-341.

(٢) تم الرجوع إلى :

World Bank Group, Global Financial Development: Financial Inclusion , World Bank , Washing ton Dc USA,2014,p.21-

مجموعة البنك الدولي ، « تقرير عن الشمول المالي كعامل رئيس فى الحد من الفقر وتعزيز الرخاء » على الرابط التالي FM media @wrldbankgroup . org تاريخ التصفح ٩ – ٥ – ٢٠٢٢ .

ويتضح من التعريف السابق أن الشمول المالي يحتوي على وجود إمكانيات لدى الأفراد والشركات للوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة ، وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم فى المعاملات والمدخرات والائتمان والتأمين ، ويتم تقديم تلك الخدمات بطريقة تتصف بالمسئولية والاستدامة ،ويحتوى المفهوم السابق على عدة نقاط هي[١] :

١ – إمكانية الوصول إلى حساب المعاملات كخطوة أولى للشمول المالي بشكل أوسع لكون حساب المعاملات يسمح للأفراد داخل المجتمع بادخار المال ، وإرسال المدفوعات واستلامها كما يمكن أن يكون حساب المعاملات بمثابة بوابة لخدمات مالية أخرى ، وهذا هو السبب فى أن ضمان وصول الأشخاص فى جميع أنحاء العالم هو محور مجموعة البنك الدولي للشمول المالي .

٢ – ييسر توفير الخدمات المالية للأفراد والشركات ، وبصفة خاصة المشروعات متناهية الصغر على إرساء قواعد التخطيط لتحقيق أهدافها ، والتحوط تجاه حالات الطوارئ فى المستقبل .

أما التحالف العالمي للشمول المالي ومجموعة العشرين (G20) فتعرفه بأنه « نفاذ كافة فئات المجتمع المتعثرة منها والميسورة، إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب واحتياجاتهم بشكل عام وشفاف وبتكاليف معقولة»[٢] .

ثانيا : أهداف الشمول المالي : تتمثل أهم أهداف الشمول المالي فى:

١ - إتاحة فرص الوصول إلى مختلف الخدمات المالية السائدة ممثلة فى حسابات التوفير المصرفية والائتمان والتأمين والمدفوعات والتحويلات والخدمات الاستشارية المالية والائتمانية.

٢ - إتاحة فرص الاستفادة من السوق المالية الرسمية الواسعة وحماية المستبعدين من استغلال سوق الائتمان غير الرسمي بالشكل الذي يمكنهم من الدخول فى التيار الرسمي.

(١) المرجع السابق.

(2) Alliance for Financial Inclusion , Maya Declaration progress Report : to Day, s Targets, Targets m ,Tomorrow's Impact,2018,p2.

ثالثا : أهمية الشمول المالي :

توجد عدة أسباب تؤكد على أهمية الشمول المالي فى الوقت الراهن هي[١] :

١- العلاقة بين الشمول المالي والتنمية الاقتصادية ، حيث أوضحت الدراسات الحديثة وجود علاقة طردية بين كل من التقدم فى الشمول المالي وتعزيزه من جهة وتحقيق معدلات مقبولة من التنمية الاقتصادية داخل الدولة، وهو ما يسهم فى علاج البطالة بصورة كبيرة بالمجتمع ، كما يؤدي ذلك إلى توسيع دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة كآلية للحد من البطالة .

٢- زيادة الاستقرار المالي داخل الدولة بصورة كبيرة من خلال تقديم الخدمات المالية بصورة موسعة من جانب البنوك وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ، بما يؤدي إلى زيادة إنتاجها من السلع الإنتاجية والخدمات الحقيقية داخل المجتمع ، وتقليل الاعتماد على الإنتاج غير الحقيقي بالمجتمع من مضاربات وأموال ساخنة تهدف إلى الربح فقط بدون تحقيق معدلات إنتاج حقيقية تسهم فى علاج مشكلة البطالة ، والإنتاج الفعلي بالمجتمع .

رابعا: أبعاد الشمول المالي:

أوضحت مجموعة العشرين أن الشمول المالي يتم قياسه من خلال ثلاثة أبعاد هي الوصول إلى الخدمات المالية، وثانيها استخدام الخدمات المالية، وثالثها جودة المنتجات وتقديم الخدمات ويوضحها الشكل رقم (١) القادم والتي يمكن توضيحها من خلال مؤتمر لوس كابُس المنعقد فى ماليزيا عام ٢٠١٢ فيما يلي[٢] :

---

(١) صورية شنبي، السعيد بن لخضر ، « أهمية الشمول المالي فى تحقيق التنمية : تعزيز الشمول المالي فى جمهورية مصر العربية » ، مجلة البحوث فى العلوم المالية والمحاسبية ، جامعة محمد بوضياف، المجلد ٤، العدد١ ، المسيلة، الجزائر ، ٢٠١٩، ص ١١٧-١١٨ .

(٢) تم الرجوع إلى : حدة بوتبينة ، « أبعاد الشمول المالي ودورها فى تحقيق الميزة التنافسية بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية » ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول لعام ٢٠١٨م،مجلة دراسات محاسبية ومالية ، جامعة باتنة، الجزائر ،٢٠١٨، ص ٩-١١ .

Alliance for Financial Inclusion AFI, Measuring Financial inclusion Core Set of Financial Indicators, Malysia:AFI,2013. P1-8.

شكل رقم (١)
الأبعاد الرئيسية للشمول المالي

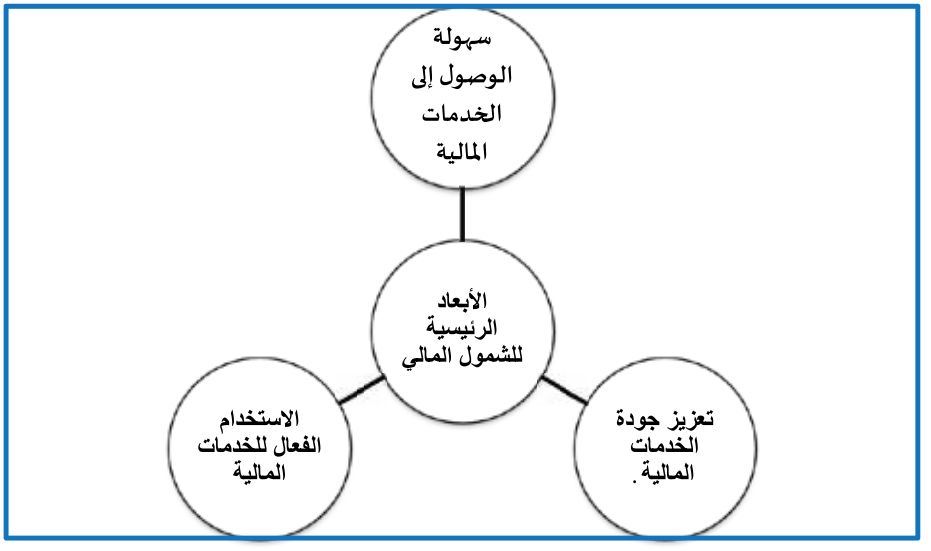

المصدر: من إعداد الباحثين

١ – إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية بسهولة : ويتم تحديدها من خلال عدة مؤشرات من بينها ما يلي[1]:

أ – عدد الخدمات المصرفية المقدمة لكل ١٠٠٠ شخص من البالغين بالمجتمع .

ب – عدد الأجهزة المخصصة للصرف والإيداع الآلي فى مساحة تقدر ب ١٠٠٠ كم ٢ .

ج – إمكانية وجود نقاط ترابط لتقديم الخدمات المصرفية كنسبة مئوية لإجمالي عدد السكان الذين يعيشون فى وحدات إدارية منفصلة ومقسمة إلى عدة نقاط توضح مدى الاتصال والترابط بين نقط الوصول الواحدة على الأقل .

٢ – الاستخدام الأمثل للخدمات المصرفية : يقيس هذا المقياس عدة مؤشرات من بينها ما يلي :

عدد أفراد المجتمع الذين لديهم ودائع مصرفية لإجمالي عدد السكان .

نسبة أفراد المجتمع الذين لديهم نوع واحد على الأقل من حسابات الائتمان المصرفي .

(1) Patwardhan , A., K. Singleton and kai Schmitz " Financial Inclusion in The Digital Age " , International Financial Corporation., World Bank Group , March,2018, p . 11 .

نسبة الأفراد الذين يتلقون تحويلات مالية داخلية وخارجية .

د - نسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر التي لديها حسابات مصرفية رسمية مقارنة مع المشروعات التي لا توجد لديها حسابات مصرفية أو ما نطلق عليها المشروعات غير الرسمية .

ه - عدد المعاملات المالية التي تتم عن طريق الدفع بالهاتف المحمول .

٣ – الوصول إلى مستو ى جودة ملائم للخدمات المالية المقدمة للفئات المستهدف وصول خدمات الشمول المالي إليها : وضع تحالف الشمول المالي عدة مؤشرات لهذا البعد من بينها ما يلي :

أ – مدى القدرة على تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية التي تندرج تحت خدمات الشمول المالي المقدمة للعملاء .

ب – الشفافية والوضوح فيما يخص الحصول على الخدمات وشيوع الثقافة المالية وتعميقها لكافة فئات المجتمع ، وإزالة المعوقات التي تعوق انتشار الشمول المالي فى المجتمع ، وخاصة فيما يتعلق بتعميق الشمول المالي وتوصيله إلى كافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ؛ لكونها تعتبر قاطرة التنمية التي تقود عمليات التنمية المتواصلة بالمجتمع ، وهذا ما تتبناه الدولة المصرية من خلال نموذج التنمية ٢٠٣٠ .

خامسا: الشمول المالي فى مصر :

تهدف مصر من خلال الشمول المالي إلى تقديم خدمات مالية ومصرفية لكافة فئات المجتمع ، وجاء الشمول المالي على رأس أولويات أجندة البنك المركزي المصري فى إطار تحقيق الاستقرار المالي، لدعم النمو الاقتصادي وأهداف التنمية المستدامة، التي تعد محورًا أساسيًا لاستراتيجية « رؤية مصر ٢٠٣٠ « ، وذلك باعتبار الشمول المالي جزءًا لا يتجزأ من الرؤية كأولوية وطنية[١]، ونهتم فى هذه النقطة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر حيث تهدف الدولة إلى تقديم خدمات الشمول المالي لهذه المشروعات وتحويل هذه المشروعات من الإطار غير الرسمي إلى داخل النطاق الرسمي بالدولة ، من خلال دراسة الواقع الرقمي لمصر فى مشاركة عدد السكان فى خدمات الشمول المالي بها من خلال ما يلي[٢]:

(1) Nasr, E., Helmy, M, and Ali, M , " financial inclusion Through Digital Financial Services and Fintech : The of Egypt (Rep) " , Alliance for financial inclusion (AFI) 2018 . p . 3.

(٢) تقرير وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عن مؤشرات الاتصالات عدد فبراير ٢٠٢٢ ..

فقد بلغ عدد مستخدمي الإنترنت عن طريق المحمول فى شهر يناير عام ٢٠٢١ ٤٩ . ٥٠ مليون مشترك، وفي ديسمبر من نفس العام بلغ عدد المشتركين ٤٤. ٦٣ مليون مشترك ، ويتوقع أن يصل عدد المشتركين فى شهر يناير من عام ٢٠٢٢ إلى ٩٤ . ٦٣ مليون مشترك بمعدل نمو سنوي ٦٥ . ٢٦ ٪ .، وأما بالنسبة إلى مستخدمي ال USB فقد بلغ عددهم فى يناير من عام ٢٠٢١ حوالي ١٢ . ٤ مليون مشترك ، بينما وصل عددهم فى شهر ديسمبر من نفس العام ما يصل إلى ٠٧ . ٢ مليون مستخدم ، ومن المتوقع فى يناير من عام ٢٠٢٢ أن يصل إلى ٢٥ . ٢ مليون مستخدم بمعدل نمو مقداره – ٢٩ . ٤٥ ٪ ، وأما بالنسبة إلى المشتركين فى خدمات الإنترنت فى مصر فمن المتوقع أن يزداد هذا العدد بنسبة تصل إلى ٣٠ ٪ بنهاية عام ٢٠٢٢ [١].

أما بالنسبة للحسابات المصرفية فى مصر فإن البحث يقوم بدراستها من خلال المؤشرات التالية[٢] :

ملكية حسابات الأفراد لدى البنوك : حيث تشير ملكية الحسابات فى المؤسسات المصرفية والمالية بأى دولة إلى مدى مساهمة هذه المؤسسات فى الوصول بالخدمات المالية إلى أكبر عدد ممكن من فئات المجتمع ، وهو ما يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية التي تهدف إليها الدول باختلاف توجهاتها وأيدولوجياتها ، وفي هذا السياق وجد أن نسبة مالكي الودائع المصرفية فى مصر فى عام ٢٠١٧ ما يقدر بحوالي ٣٢ ٪ من عدد السكان .

القروض من البنوك: تؤثر إحصائيات القروض من المؤسسات المالية فى الوصول إلى حجم وصول الخدمات المصرفية وكيفية وصولها إلى فئات المجتمع فى كل الأماكن داخل الدولة ، ويعتبر ذلك من المؤشرات التي تدل على أن الدولة تعتمد على الشمول المالي فى وصول الخدمات المصرفية إلى أكبر عدد ممكن من السكان ، ولقد بلغت هذه النسبة لعدد المقترضين البالغين فى عام ٢٠١٧ حوالي ١٣ ٪ [٣].

سادسا: الشمول المالي وأزمة كوفيد ١٩ فى مصر :

ساهم الشمول المالي من التخفيف من حدة أزمةكورونا (كوفيد ١٩) حيث ترتبط إجراءات مواجهة فيروس كوفيد ١٩ بعلاقة تبادلية حيث يمكن التخفيف من حدة تداعيات الوباء عن طريق دعم الشمول المالي ، حيث تتمثل أهم إجراءات الحد من انتشار

(١) جريدة المال عدد ٣٠ أبريل عام ٢٠٢٢

(٢))قاعدة بيانات البنك الدولي لعام ٢٠١٧ .

(3) Mohamed nor eldin , " Amir Shosha , Determinanets of financial inclusion in Egypt " , collage of applied studies . Abdurrhlan Bin Feisal university , Sudi Arabia 2019 . p . 1384 .

الفيروس فى منع المخالطة الاجتماعية إلى اتجاه الأفراد لاستخدام المحافظ الإلكترونية وتطبيقات الهواتف الذكية من أجل إجراءات المعاملات اليومية دون الحاجة للذهاب إلى فرع البنك، وبالتالي لاحظ الأفراد ضرورة استخدام مزايا التكنولوجيا الرقمية فى القطاع المالي من أجل الحفاظ على أنفسهم من أضرار هذا الفيروس المستجد ، لذا أصبحت القيود المرتبطة بحركة الأفراد إحدى دعائم الشمول المالي ، ويتوقف مستوى الشمول المالي على العديد من العوامل[١] كما يوضحها الشكل رقم (٢) التالي:

شكل رقم (٢)
مستوى الشمول المالي

المصـــدر: مـن إعداد الباحثين استنادًا على: بسنت جمال ، « تعزيز الشمول المالي فى مواجهة كورونا » ، المرجع السابق.

سابعا : معوقات الشمول المالي فى مصر :

يوجد نوعان من المعوقات التي تواجه الشمول المالي فى مصر كما يلي :

معوقات فى جانب عرض الخدمات المالية والمصرفية من أهمها انخفاض عدد مقدمي الخدمات المالية وعدم توافر البيئة التكنولوجية لذلك ، مع عدم اهتمام البنوك بالوصول بالخدمات المصرفية إلى المناطق الريفية والنائية لعدم تحقيق أرباح كبيرة جراء ذلك[٢] .

(١) بسنت جمال ، « تعزيز الشمول المالي فى مواجهة كورونا » ،وحدة الدراسات الاقتصادية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ١٣ يونيو ٢٠٢٠، الرابط: https://ecss.com.eg/٩٥٧٥

(٢) نورا أحمد أحمد الفخزاني ، « التعميق المالي وأثره على النمو الاقتصادي فى مصر دراسة قياسية » ، رسالة دكتوراة – كلية التجارة (بنات) جامعة الأزهر بتاريخ ١٤٤٣هـ – ٢٠٢٢ م ، ص ٩٦ – ١٠٣ .

معوقات فى جانب الطلب ، وتتمثل أهم تلك المعوقات فى عدم العدالة فى توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع مما يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي وانخفاض مستويات معيشة الأفراد ، وعدم القدرة على تحقيق مدخرات مناسبة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية ، إضافة إلى انتشار مشكلات عديدة من بينها ارتفاع معدلات الفقر والتضخم والبطالة داخل المجتمع المصري مما يقلل من حجم الطلب على الخدمات المصرفية بصفة عامة ، بالإضافة إلى ضعف الوعي والثقافة لدى نسبة ليست بالقليلة لأفراد المجتمع نتيجة ارتفاع نسبة الأمية ، والتي بلغت نسبتها فى عام ٢٠١٧ حوالى ٨ . ٢٥ ٪ من عدد السكان البالغين[١] .

ولعلاج المعوقات السابقة يرى الباحثان ضرورة العمل على زيادة عدد مقدمي الخدمات المصرفية من خلال توفير البيئة التكنولوجية المناسبة لذلك من خلال نشر ماكينات الصرف والإيداع الآلي فى كل مناطق الدولة ،كما أن على الدولة تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي الشامل مع عدم إغفال مساندة الفئات الأكثر ضررا من مثل هذه السياسات تمشيا مع ركائز التنمية فى مصر وفق رؤية ٢٠٣٠ ، وكل ذلك يقع على الجهات الحكومية والتنفيذية داخل الدولة مثل : البرلمان ووزارات التعليم والتعليم العالي والثقافة والإعلام من خلال نشر حملات إعلانية مدفوعة الأجر لضمان وصول الهدف منها إلى كافة فئات المجتمع .

مما سبق يستنتج أن : الدولة تحاول بذل كافة الجهود لتوصيل خدمات الشمول المالي إلى أكبر عدد ممكن من الفئات داخل المجتمع المصري وبالرغم من ذلك فإنه لوحظ تدني مستويات ونسب مؤشرات الشمول المالي فى مصر والتي من بينها انخفاض نسبة المشترين عن طريق الإنترنت بما نسبته ٣٠ ٪ فقط من عمليات الشراء الأخرى ، كما أن نسبة أصحاب الودائع المصرفية لا تتعدى ٣٢٪ من عدد السكان ، ونسبة المؤسسات والأفراد المقترضين من المؤسسات المالية لتوسيع نشاطاتهم الاقتصادية لا تتعدى الـ ١٣ ٪ ،

(١) تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٢٠١٧ .

المبحث الثاني

واقع البطالة فى مصر خلال الفترة (١٩٩١- ٢٠٢١)

تشكّل البطالة تحديًا هامًا يواجه مصر حيث تشير الإحصائيات الرسمية أنّه من بين الـ٢٧ مليون نسمة من القوى العاملة، حوالي ٣,٥ مليون عاطل عن العمل. وبالإضافة إلى ذلك، بلغ معدّل البطالة ١٣ ٪ بحلول نهاية العام ٢٠١٢، ٤ ٪ أكثر من نسبة البطالة ما قبل ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ التي كانت حوالي ٩٪ فى العام ٢٠١٠ وتكمن مشكلة البطالة فى كل من العرض والطلب؛ ولم تتمكّن بعد أي سياسة توظيف على التعامل مع البطالة بطريقة شاملة وفعّالة[١].

أولا: حجم البطالة ومعدلاتها فى مصر :

تعرف منظمة العمل العربية الدولية (ILO) العاطلين من العمل بأنهم « الأفراد فى سن العمل (١٥-٦٤ عاماً) القادرين على العمل وراغبين فيه وفق الأجور السائدة وباحثين عنه ولا يجدونه » ، ولم يشهد الاقتصاد المصري مشكلة البطالة حتى أواخر فترة الستينات ومنتصف السبعينات من القرن العشرين[٢]، حيث توسعت الحكومة الاشتراكية إبان تلك الفترة فى توظيف العمال والخريجين فى القطاع الحكومي والقطاع العام الذي كان يتوسع باستمرار من خلال قيام الدولة بإنشاء المصانع والشركات الجديدة أو تأميم الموجود منها بالفعل وضمه إلى ممتلكاتها، وفي نهاية السبعينات ومع بداية تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي بدأت معدلات البطالة فى الزيادة تدريجيًا لتصل إلى ٣,١٣ ٪ عام ١٩٧٧م[٣].

ثم استمرت فى الارتفاع بعد ذلك حتى وصلت إلى ٦,٩ ٪ عام ١٩٨٩م ومع بداية الألفية الجديدة ارتفعت إلى ٩ ٪ عام ٢٠٠٠م، ١٠ ٪ عام ٢٠٠٤م ، ثم انخفضت بعد ذلك إلى ٨,٨ ٪ عام ٢٠١٠م [٤]، شهدت معدلات البطالة تزايدًا ملحوظًا خلال الفترة الانتقالية بعد ثورة يناير ٢٠١١، بالمقارنة بالفترة الأكثر استقرارًا والتي سبقت الثورة، حيث سجلت ١١,٩٪ و١٢,٦٪ و ١٣ ٪فى أعوام ٢٠١١ و ٢٠١٢ و٢٠١٣ على الترتيب

(١) أحمد غنيم، « البطالة فى مصر » ، البوابة العربية للتنمية، متاح على https://arabdevelopmentportal.com/ar/blog:

(٢) هناك بعض الكتب تقول بأن البطالة ظاهرة نتجت عن خطأ غير مقصود عند قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ بسبب التطورات فى جميع المجالات إلى أن أصبحت سياسة التوظيف الحكومي عادة ساعدت الموظف على التثقيف.

(٣) رجب صبرى عبدالقادر وآخرون، إشراف مصطفى عراقي، « البطالة نظرة واقعية.... وحلول عملية » ،كلية دار العلوم، ، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٣٦. متاح على : https://cu.edu.eg/userfiles/3(1).pdf

(٤)هاني محمد على الدمرداش، فاروق فتحي الجزار، « العلاقة بين التعليم والبطالة فى مصر بإستخدام التكامل المشترك واختبار السببية » ،مجلة الدراسات التجارية المعاصرة ،كلية التجارة ، جامعة طنطا، العدد الثالث، ديسمبر ٢٠١٧م، ص ٢٧٧.

مقارنة بـ ٩,٤ ٪ و ٩ ٪ على الترتيب[١]،ثم حدث انخفاض طفيف بعد ذلك فوصلت إلى ١١,٧ ٪ عام ٢٠١٧ م ، وحوالي ٩٪ أعوام ٢٠٢٠، ٢٠٢١ كما فى الشكل رقم (٣) التالي الذى يوضح معدلات البطالة فى مصر خلال الفترة من ١٩٩١-٢٠٢١[٢].

شكل رقم (٣)

معدلات البطالة فى مصر خلال الفترة من ١٩٦٠-٢٠٢١ (كنسبة مئوية ٪ من إجمالي قوة العمل)

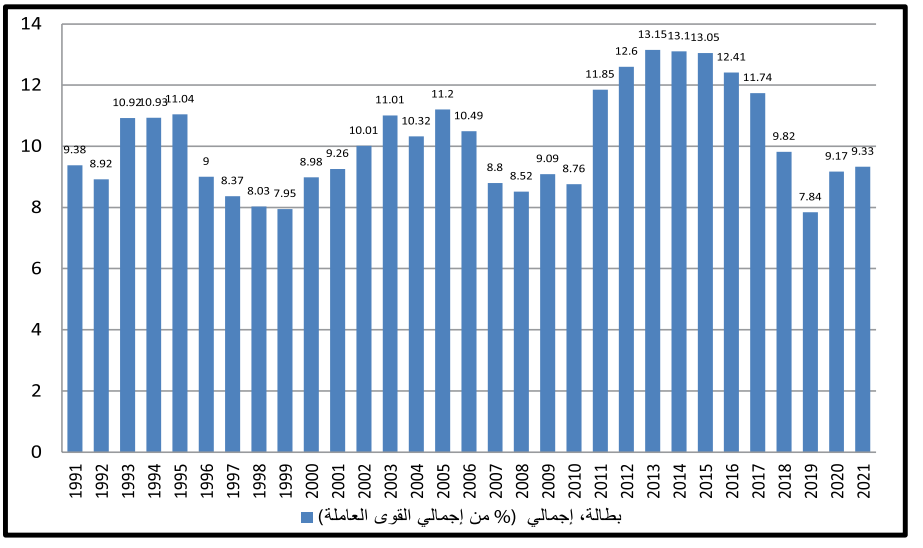

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي (ملحق رقم ٢)

ثانيا : خصائص البطالة فى مصر

تتركز البطالة بين فئة الشباب الخريجين :حيث تشير البيانات إلى تركز معدلات البطالة بخاصة بين الشباب وخاصة الذين لم يسبق لهم العمل، ففي الفئة العمرية من ١٥- ٢٤سنة مما يزيد حدة مشكلة البطالة فى مصر حيث تعد هذه المرحلة العمرية أقوى مرحلة إنتاجية فى حياة الإنسان ما يعني سوء استغلال الموارد البشرية للمجتمع المصري، كما يظهر من الشكل رقم (٤) القادم كان نصيب هذه الفئة ٢٦,٨ ٪

(١) عبير محمود مجاهد، « قضية البطالة فى مصر وتأثرها بأحداث المرحلة الانتقالية بعد ثورة يناير ٢٠١١ « ،المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد الحادي عشر، يناير ٢٠١٤، ص ١٢٦.

(٢) هاني محمد على الدمرداش، فاروق فتحي الجزار، « العلاقة بين التعليم والبطالة فى مصر باستخدام التكامل المشترك واختبار السببية « ،المرجع السابق، ص ٢٧٧.

من إجمالي عدد العاطلين عن العمل عام ١٩٩١م ، ثم ارتفع إلى ٣١,٢ ٪ عام ١٩٩٤م بعد ذلك انخفض إلى أدنى مستوى له فى عام ١٩٩٩م حيث بلغ ٢٠,٥ ٪ ومع بداية الألفية الجديدة ثبت نصيب الشباب من معدلات البطالة حول ٢٧٪ تقريبًا حتى عام ٢٠١٠م، ومن ثم عاود الارتفاع من جديد حتى وصلت إلى ٣٤,٤١ ٪ عام ٢٠١٢م، ، ثم انخفضت بعد ذلك إلى ٢١ ٪ عام ٢٠١٩م . ثم ارتفعت إلى ٢٣,٥ ٪ عام ٢٠٢٠م ولعل السبب فى ارتفاع نصيب الشباب فى هذه الفئة العمرية من البطالة إلى ظاهرة « تضخم أعداد الشباب » ، والتي أدت لزيادة المعروض من العمل، وبالتالي زيادة الفترة التي تفصل بين تخرجهم وحصولهم على وظائف دائمة ومنتظمة، كما فى شكل رقم (٤) التالي:

شكل رقم (٤)

معدلات البطالة بين فئات الشباب فى مصر من إجمالي قوة العمل فى الفئة العمرية ١٥ – ٢٤ سنة كنسبة مئوية

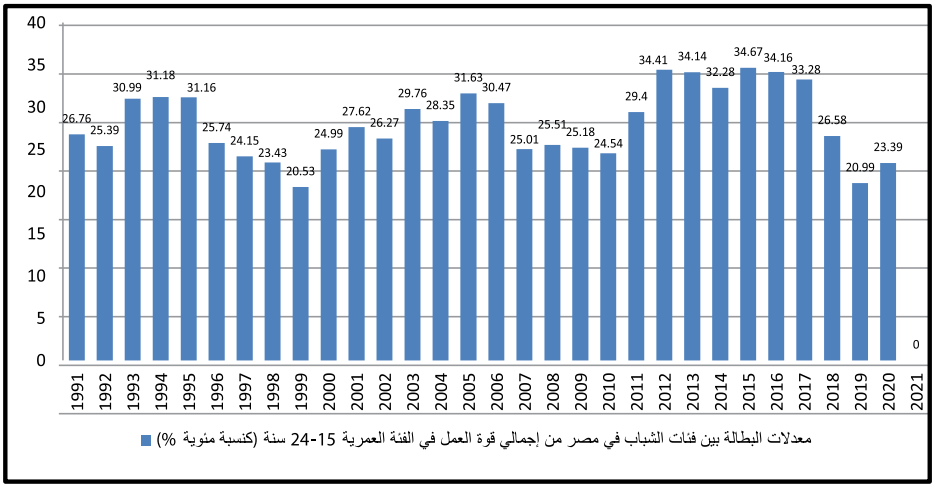

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي (ملحق رقم٢)

وبالنسبة للذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٩، بلغت نسبة البطالة ٨٤ ٪ خلال التسعينيات من القرن الماضي وفي بداية العقد الأول من الألفية الثانية. وقد زاد متوسّط العمر فى مصر من ٢٠,٤ ٪ فى العام ١٩٥٠ إلى ٢٥,٢ ٪ فى العام ٢٠١٣ ، ووفقاً لمسح القوة العاملة للعام ٢٠٠٥ الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كان ٩٢ ٪ من العاطلين عن العمل تحت سنّ الثلاثين. إلى ذلك، تتركّز البطالة بين خريجي التعليم

المتوسّط، وإلى حدّ أقل، بين خرّيجي الجامعة، الذين يمثلّون ٥٥ ٪ من إجمالي البطالة. وترتبط البطالة أكثر بطالبي العمل لأوّل مرة. كما تتسم البطالة بكونها أكثر حدّة فى المناطق الريفية عنها فى المناطق الحضرية. وأخيرًا، تشكّل البطالة بين الإناث ضعف المعدّل القومي وأربعة أضعاف معدّل بطالة الذكور[١].

ارتفاع نسبة البطالة فى الحضر مقارنة بالريف: فطبقا لآخر الإحصائيات التي وردت فى التقرير المصري للتنمية البشرية عام ٢٠٠٤ م قدرت نسبة البطالة فى الحضر حوالي ١٠,١ ٪ فى حين وصلت نسبتها فى الريف إلى ٩,٧ ٪ ويرجع الباحثون وجود هذه الفجوة إلى عدة أسباب من أهمها أن جزءاً كبيرًا من البطالة فى الريف يجرى ترحيله إلى الحضر ويقبل المهاجرون من الريف إلى الحضر بأدنى أجر فى أي عمل ، مما يزيد من عاطلي الحضر، كما ترجع الفجوة إلى انتشار وشيوع ظاهرة العمل الأسري فى الريف حيث الكل يعمل هناك لوجود روح التعاون والمشاركة بين أفراد الأسرة الواحدة فى بيت العائلة الأكبر[٢] .

تتركز البطالة فى فئة حملة المؤهلات المتوسطة: حيث وصلت بين هذه الفئة لعام ٢٠٠٤م إلى ٦٦,٣ ٪ من إجمالي المتعطلين ، وجدير بالذكر هنا أن فئة حملة الشهادات فوق المتوسطة تلي هذه الفئة فى كبر حجم العاطلين، ويلى هاتين الفئتين حملة الشهادات العليا[٣].

الارتفاع الكبير فى بطالة الإناث : حيث بلغ معدل البطالة بين الإناث على أكثر من ضعف معدل البطالة بشكل عام كما بلغ معدل البطالة بين الإناث فى التسعينات إلى أكثر من ثلاثي أمثال معدل البطالة بين الذكور، فقد بلغ معدل البطالة بين الإناث إلى ٢٤,١ ٪ ، وقد بلغ نحو ٧,٥ بين الذكور ، وفي عام ٢٠٠٤م حسب بحث العاملة بالعينة، بلغت نسبة البطالة فى الإناث ٢٤,٣ ٪ مقابل ١٠,٣ ٪ معدل البطالة العام وقد زاد معدل البطالة فى الإناث على أربعة أضعاف معدل البطالة فى الذكور فى نفس العام، ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل منها التحيز ضد عمل المرأة، وتفضيل توظيف الذكور على الإناث بسبب تضرر بعض أصحاب العمل من القوانين الخاصة بتنظيم عمل المرأة ، وزيادة دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادي مما أدى إلى انخفاض الفرص أمام النساء[٤].

(١) أحمد غنيم، « البطالة فى مصر » ، مرجع سبق ذكره.

(٢) إبراهيم العيسوي، « الاقتصاد المصري فى ثلاثين عامًا تحليل التطورات الاقتصادية منذ ١٩٧٤ » ، الناشر المكتبة الأكاديمية ، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، ٢٠٠٧ ، ص٥١٨.

(٣) إبراهيم العيسوي، « الاقتصاد المصري فى ثلاثين عامًا تحليل التطورات الاقتصادية منذ ١٩٧٤ » ، المرجع السابق، ص٥١٧.

(٤) شيرين عادل نصير ، « محددات البطالة فى مصر خلال الفترة من ١٩٧٣ دراسة تحليلية قياسية » ،مجلة بحوث اقتصادية عربية العددان ٧٤-٧٥ ، القاهرة، مصر، ربيع – صيف ٢٠١٦، ص ٩١.

تضارب بيانات معدل البطالة فى مصر: حيث تقوم كل هيئة بتقدير معدلات البطالة ونجد الفارق بين المعدلات كبيرا، حيث تختلف التقديرات حتى فى تقدير قوة العمل ، وعدد المشتغلين، وهذه الهيئات دولية ومحلية كالبنك الدولي ووزارة التخطيط والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والبنك المركزي المصري ، وهو ما ينعكس على مشكلة البطالة بالضرر حيث لا يستطيع المعنيون بحلها للإحاطة بها وبكافة جوانبها، والإلمام بها فلا يستطيعون حلها حلا أمثل[١].

ثالثا: أسباب البطالة وآثارها فى مصر :

أسباب البطالة فى مصر[٢]:ترجع مشكلة البطالة فى مصر إلى عقود مضت حتى وصلت إلى وضعها الحالي كما ذكر سابقا ، وهناك عدد من الأسباب تكاتفت معًا وهي السبب وراء استمرار ارتفاع معدّلات البطالة ، ويوضحها الشكل رقم (٥) وهي:

شكل رقم (٥)

أسباب البطالة

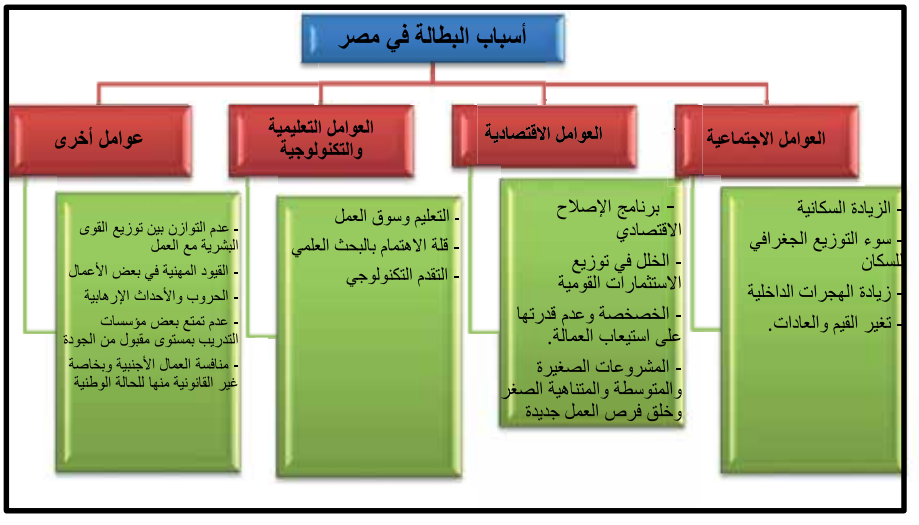

المصدر: من إعداد الباحثين

(١) رجب صبري عبدالقادر وآخرون، إشراف مصطفى عراقي، « البطالة نظرة واقعية.... وحلول عملية » ،مرجع سبق ذكره، ص ٤٤.

(٢) هناك بعض الباحثين يقسمون أسباب البطالة إلى أسباب داخلية وخارجية ، فالأسباب الداخلية من وجهة نظرهم هي: ارتفاع معدلات نمو السكان ، تخلي الدولة عن الالتزام بتشغيل الخريجين وتجميد الوظائف العامة، عدم الاهتمام بالتعليم وتناسبه مع متطلبات سوق العمل، عدم الاهتمام بالبحث العلمي والتكنولوجيا، وزيادة معدلات الهجرة من الريف إلى المدن، سوء التوزيع الجغرافي للسكان، انخفاض الانفاق الاستثماري، عدم توافر بيانات عن العرض والطلب فى سوق العمل، قوانين العمل وتشريعاتها ، قصور تخطيط القومي العاملة، عدم الاستخدام الأمثل للقطاع الزراعي، ضعف دور المشروعات الصغيرة فى خلق فرص عمل جديدة ، وتراجع دور الدولة فى عملية التنمية، عدم كفاية الاستثمارات اللازمة لاستيعاب العمالة المتعطلة) والأسباب الخارجية هي(انخفاض أسعار البترول، انتهاج الدول المتقدمة لسياسات انكماشية، ارتفاع معدلات التضخم العالمي ، انخفاض الطلب على العمالة المصرية بالخارج) المصدر: نويجي فوزي نويجي، « دور السياسة المالية فى علاج مشكلة البطالة فى الاقتصاد المصري» ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الأولى، ٢٠٢٠، ص ٨٥-١٠٩.

العوامل الاجتماعية

الزيادة السكانية : زيادة معدّلات النمو السكاني، مع عدم قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل. لزيادة الأعداد الكبيرة للعمل وبالتالي تساهم بضغوط واضحة فى ارتفاع مستوى البطالة وهو واضح فى مصر حيث ارتفع معدل السكان بشكل كبير حيث ارتفع حجم السكان فى مصر من أقل من ٢,٥ مليون نسمة عام ١٨٠٠م إلى ٩٤,٨مليون نسمة عام ٢٠١٧م[١] ، ثم ١٠١,٥مليون نسمة عام ٢٠٢٠م[٢].

سوء التوزيع الجغرافي للسكان: بما يعني تركز السكان فى المدن بكثافات مرتفعة وانخفاض كثافة السكان فى المحافظات الحدودية والنائية وكذلك محافظات الوجه القبلي حيث بلغت الكثافة السكانية فى عام ٢٠١٥ فى القاهرة ثلاثة آلاف نسمة لكل كيلو متر مربع ، وفي الاسكندرية بلغت ألفين نسمة لكل كيلو متر مربع ، بينما بلغت تلك الكثافة فى بعض المحافظات النائية بالوجه القبلي والمحافظات الحدودية حيث بلغت فى أسوان ٢٣ نسمة فى الكيلو متر مربع ، وبلغت فى الوادي الجديد ٥ نسمة ، وفي جنوب سيناء بلغت ٥,٤ نسمة ، وفي شمال سيناء ١٥ نسمة لكل كيلو متر مربع[٣]، بما يؤدي إلى وجود بطالة كبيرة فى المناطق الحضرية ، ويمكن علاج مشكلة البطالة فى المناطق الحضرية عن طريق تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر داخل المحافظات الحدودية والنائية والمحافظات التي توجد بها فرص تصديرية كبيرة، مما يخلق فرص عمل داخل هذه المحافظات مما يجعلها أكثر جذبا للسكان ، ويخفف من ضغط الكثافات السكانية المرتفعة داخل المناطق الحضرية ، ويحد من الهجرة الداخلية للمدن الكبرى وخاصة القاهرة الكبرى وبالتالي الحد من تفاقم البطالة بها [٤].

زيادة الهجرات الداخلية : زيادة الهجرة الداخلية من المناطق الطاردة كالوجه القبلي إلى الوجه البحري بحثا على فرصة عمل ، وبالتالي زيادة الباحثين عن العمل عن المعدل الطبيعي للسكان فى مناطق الجذب مع انخفاض معدل الهجرة لدول

(١) عزت زيان، « النمو السكاني والتغيرات الاجتماعية الاقتصادية والعمرانية فى مصر خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٧ » ، معهد التخطيط القومي سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (٣٠٩)، سبتمبر ٢٠١٩، مصر، ص ١١.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء « مصر فى أرقام ٢٠٢١ » ، إصدار مارس ٢٠٢١، القاهرة، مصر، ص ٨.

(٣) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء ، « بوابة معلومات مصر لعام ٢٠١٦ » ، تحت الرابط https ://idsc.gov.eg

(٤) أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، « قضية البطالة وتوفير فرص العمل » ، دراسات ووثائق ، الجزء الأول، القاهرة، مصر ١٩٩٦، ص٧٤.

الخليج فى منتصف الثمانينات من القرن العشرين بسبب حرب الخليج مع انخفاض معدل النمو الاقتصادي المصري حيث بلغ ١٥٪ وفقا لتعداد عام ١٩٨٦م[١].

تغير القيم والعادات : حيث تبوأت القيم المادية تركيبًا أساسيًا ومكانة رئيسية فى سلم ترتيب القيم داخل المجتمع ، فى حين تقهقرت بعض القيم الأخرى المرتبطة بالمعايير الخلقية والقيم الدينية والروحية والثقافة على وجه العموم وخاصة شيوع الثقافة المالية[٢] والتقاليد الأصلية لدى بعض الناس ؛مما أفرز عادات ومعايير اجتماعية سلبية ، وأثر ذلك على تفاقم البطالة المقنعة، ومن ثم ضعف الإنتاج، فافتقر العمل للإخلاص فيه والإتقان ، وأضحى الإهمال وعدم الشعور بالمسئولية واضحًا بصورة كبيرة[٣].

العوامل الاقتصادية

برنامج الإصلاح الاقتصادي: يعد أحد أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم هذه المشكلة، فهو وإن حقق أهدافه من حيث تحقيق التوازن الداخلي والخارجي فى جانبه المالي والنقدي، إلا أن ذلك كانت له تكلفته فى زيادة أعداد البطالة وخاصة للقادمين الجدد إلى سوق العمل ، ويشير المسح الميداني الذي أجراه البنك الدولي إلى أن عدم توافر التمويل المصرفي ونقص الطلب فى الأسواق قد حدّ بدرجة كبيرة من ربحية المشروعات ، ففي حين تحصل ٩٢٪ من المشروعات الكبيرة على قروض وتسهيلات من البنوك ، نجد أن النسبة تنخفض إلى ٣١٪ بالنسبة للمشروعات الصغيرة ، و٣٪ من المشروعات القومية فقط ، وهذا يؤدي إلى عدم فتح فرص الاستثمار وتوفير فرص عمل للمساهمة فى تخفيف حدة البطالة[٤].

الخلل فى توزيع الاستثمارات القومية: حيث أسهم نمط الاستثمار السائد المعتمد على استخدام تكنولوجيا كثيفة رأس المال ، وليست كثيفة الاستخدام للعمل إلى انخفاض الطلب على العمالة ، إضافة إلى أن التوزيع القطاعي للاستثمارات دائما ما يتحيز فى غير صالح القطاعات الأكثر خلقا لفرص العمل ، كما اعتمدت التجربة

(١) عبير محمود مجاهد، « قضية البطالة فى مصر وتأثرها بأحداث المرحلة الانتقالية بعد ثورة يناير ٢٠١١ » ،مرجع سبق ذكره، ص ١٠٥.

(٢) محمود محمد خير الدين، « الشمول المالي ودوره فى تحقيق التنمية الاقتصادية : نماذج دولية » ، دار التعليم الجامعي ، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٩، ص ص٣٩-٤١.

(٣) أحمد السعودي، أحمد ظاهر ، " البطالة المشكلة والحل»، مركز المحروسة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨، ، ص ٤٨.

(٤) سحر أحمد حسن ، " مشكلة البطالة وآليات العلاج دراسة تطبيقية مقارنة بين حالتي مصر وماليزيا بين ١٩٩١و٢٠١٣»، مجلة بحوث اقتصادية عربية العددان ٧٤-٧٥ ، القاهرة، مصر، شتاء – ربيع٢٠١٥، ص ٤٠.

المصرية فى التنمية على أنشطة اقتصادية تتصف بضعف قدرتها على خلق فرص عمل جديدة أو إضافية كقطاعات التعدين والخدمات الاجتماعية .

الخصخصة وعدم قدرة المشروعات التي تم تخصيصها على استيعاب العمالة : حيث أدت الخصخصة إلى تزايد حدة مشكلة البطالة بالدولة ، فلقد بلغ عدد العمال فى قطاع الأعمال العام فى بداية تسعينيات القرن الماضي ١,٤ مليون عاملا ، وفي عام ٢٠٠٢ تم بيع عدد كبير من الشركات بلغ ١١٤ شركة من أصل ٣٨٨ شركة ، وتم تسريح ٥٠٠ ألف عامل من خلال ما يعرف بالمعاش المبكر أو نظام التقاعد أو تقليل حجم الاستثمارات داخل المشروعات الحكومية ، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بالدولة .

- ضعف دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر فى خلق فرص عمل جديدة: من أهم أسباب البطالة فى مصر ضعف دور المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم ومتناهية الصغر فى خلق فرص عمل جديدة ، وهي مشروعات تمتاز بقدرتها الكبيرة فى علاج مشكلة البطالة لتميزها بعدة مميزات من أهمها أنها مشروعات كثيفة العمل ، إضافة إلى انخفاض الطاقات الإنتاجية بها فهي لا تحتاج إلى أماكن كبيرة لكي يتم إنشاؤها بها ، كما أنها تمتاز بانخفاض أجور العاملين بها ؛ مما يجعلها أقل تكلفة مقارنة بالمشروعات كبيرة الحجم التي لا يستطيع صغار رجال الأعمال إنشاءها لارتفاع تكاليفها الإنتاجية ، ولقد وظفت هذه المشروعات ما يقرب من ٧٥ ٪ من حجم القوى العاملة فى مصر ، وبلغ عددها ٢,٥ مليون مشروع ، ويبلغ عدد المشروعات الداخلة سنويا للسوق منها نحو ٣٩ ألف مشروع فى كافة المجالات الصناعية والتجارية والخدمية والصناعية[١] .

لكن يلاحظ أن المشروعات الصغير ومتوسطة الحجم ومتناهية الصغر تواجه العديد من العقبات والتي من بينها نقص القدرات والمهارات الإدارية والتسويقية بها ، إضافة لما تواجهه من صعوبات تمويلية لبدء نشاطها الإنتاجي أو للتوسع فى الأنشطة القائمة بها[٢]، حيث تشير إحدى الدراسات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى شمال أفريقيا والشرق الأوسط لديها أكبر فجوة فى الشمول المالي فى العالم، وأن توفير

(١) نويجي فوزي نويجي، « دور السياسة المالية فى علاج مشكلة البطالة فى الاقتصاد المصري» ، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٦-١٠٧.
(٢) منظمة العمل العربية ، « دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى تخفيف أزمة البطالة» ، المنتدى العربي للتشغيل بيروت، لبنان ، ٢٠٠٩، ص ٣-٥.

الائتمان المطلوب لهذه المشروعات سوف يؤدي إلى خفض معدلات البطالة بنسبة ١٪ على الأقل[١]، أما فى مصر يبلغ حجم الاحتياجات التمويلية المطلوبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالقطاع الرسمي حوالي مليار دولار سنويا، إلا أن الواقع يعكس محدودية تلبية الجهات التمويلية لتلك الاحتياجات ، ولا تزيد عن ١٠ ٪ منها، حيث لا يزيد عدد المتعاملين من هذه المشروعات مع القطاع المصرفي عن ٥٪ فقط، ولا يزيد نسبة التمويل الموجهة لهذه المشروعات من المصارف عن ٤٪ فقط من إجمالي محافظها الائتمانية[٢]، ويمكن التغلب على أهم الصعوبات التي تواجه هذه المشروعات من خلال تقديم خدمات تمويلية وتسويقية وتدريبية للعاملين بها عن طريق أدوات وخدمات الشمول المالي وما نتناوله فى المبحث القادم.

العوامل التعليمية والتكنولوجية

التعليم وسوق العمل: نقص التعليم هو السبب الرئيسي لانخفاض الدخول وارتفاع معدلات البطالة، وفشل النظام التعليمي بمواكبة متطلّبات سوق العمل[٣]، فالهيكل التعليمي لا يرقى لمتطلبات سوق العمل فى بعض الكليات والمعاهد، ولا يكاد يوجد توازن بين السياسة التعليمية وسوق العمل ، ولقد أدى التوسع فى العملية التعليمية – تحت شعار التعليم للجميع – إلى زيادة كبيرة فى عرض خريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة لا يقابلها طلب على هذه الفئة من العمالة، حتى إنه قد تصاعدت أعداد كبيرة من البطالة بين المتعلمين باضطراد لارتباطهم بمجموعة من العوامل كانخفاض تكلفة التعليم فى مراحله المختلفة، وضعف التنسيق بين سياسة التعليم والتعيين وإنشاء العديد من الجامعات الإقليمية والمعاهد، وتخلي الدولة ضمنًا عن الالتزام بتعيين الخريجين، فأصبحت الجامعات تخرج ما يقرب من نصف مليون طالب كل عام ولا يستطيعون العمل، مما يضطرهم للالتحاق بأعمال بعيدة كل البعد عن تخصصهم العلمي ، أو عدم الانخراط فى العمل نتيجة التكاسل والتقاعس ، وأكبر مثال على ذلك ترفع البعض عن العمل الزراعي رغم توافره ومجالاته، وكذلك العمل اليدوي والحرفي ... إلخ .

(1) Blancher et al , " Financial Inclusion of Small and Medium Sized Enterprises in The Middle East Central Asia " , IMF , 2019 . p . 3 .

(٢) أشرف إبراهيم عطية، « تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات : عرض لتجربة الشمول المالي فى مصر» ، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد ٢، العدد٢، ٢٠٢١، ص ٢٨٨.

(٣) بركات محمد أبو النور، علاء مصطفى أبو عجيلة ، "التطور الاقتصادي فى مصر وأوروبا الغربية» مطبوعات كلية التجارة (بنين) ، جامعة الأزهر، ٢٠٢٠، ص٦٤.

قلة الاهتمام بالبحث العلمي: حيث ما زالت تستخدم مجموعة طرق إنتاجية تقليدية، فهي تنتج سلعًا لا تتلاءم مع السوق العالمي؛ مما يضعف القدرة التصديرية للاقتصاد، مما يؤثر فى النهاية سلبًا على كل من مستوى الدخل ومستوى البطالة.

التقدم التكنولوجي : يؤدي التقدم التكنولوجي فى بعض القطاعات إلى الاستغناء عن طاقات بشرية عاملة لإحلال الآلات محلها، وهو أمر يكاد يكون مستهدفًا من قبل صحاب رؤوس الأموال فى المشروعات الكبرى والصغرى، حيث تحقق لهم هذه الوسيلة وفرة فى الوقت، وخفضًا فى الجهد وضغطًا للنفقات.

عوامل أخرى[١]

عدم التوازن بين توزيع القوى البشرية مع العمل ، القيود المهنية فى بعض الأعمال ، الحروب والأحداث الإرهابية ، عدم تمتع بعض مؤسسات التدريب بمستوى مقبول من الجودة ، منافسة العمالة الأجنبية وبخاصة غير القانونية منها للعمالة الوطنية .

آثار البطالة فى مصر : للبطالة العديد من الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنفسية ، هنا سوف نتناول الآثار الاقتصادية مع تناول لمحة عن هذه الآثار، كما يوضحها شكل رقم (٦) القادم:

شكل رقم (٦)
آثار البطالة فى مصر

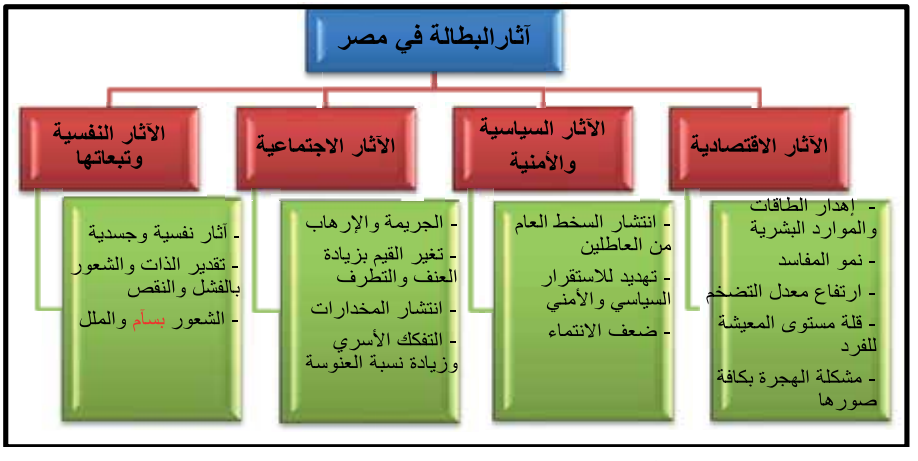

المصدر: من إعداد الباحثين

(١) رجب صبري عبدالقادر وآخرون، إشراف مصطفى عراقي، « البطالة نظرة واقعية.... وحلول عملية »،مرجع سبق ذكره، ص ص٤٩-٥٠.

الآثار الاقتصادية:

تتمثل فى إهدار الطاقات والموارد البشرية الناتجة عن عدم وجود فرص العمل ،مما يؤدي إلى انخفاض الدخل المحلي ومعدلات الادخار والاستثمار الداخلي فتلجأ الدولة إلى القروض الخارجية ، ونمو المفاسد القائمة مثل الرشاوي والوساطات والمحسوبية فى مجمل الهيكل الإداري، بالإضافة إلى تأثيرها على معدل التضخم فتجعله مرتفعًا ومن ثم يرتفع متوسط معدلات الإعالة الاقتصادية حيث إن الشاب عندما لا يجد فرصة عمل نجده بلا شك يعتمد فى معيشته على أهله، ومن ثم تزداد الآثار السلبية نتيجة قلة مستوى المعيشة للفرد ، وتزيد نسبة الاستدانة واستخدام القروض لتمويل مشروعات لتشغيلهم. ومن الآثار الهامة مشكلة الهجرة بكافة صورها ؛ حيث تمثل عامل طرد للبحث عن فرصة عمل بديلة فى مجتمع آخر، وعندما يعودون بعد الهجرة والتي يطلق عليهم البعض الهجرة المرتدة أو العائدة، وبزيادتها تزيد ظاهرة البطالة تعقيدًا وتكثر السلبيات بها فى المجتمع(١).

الآثار الأمنية والسياسية:

نلاحظ أحيانا بعض الفئات العاطلة و التي يكون قد نفد صبرها ولم تعد تؤمن بالوعود والآمال المعطاة ترفع شعار االتمرد ، و مع ذلك لا يمكن لومها ولكن لا يعني ذلك تشجيعها على المس بممتلكات الوطن وأمنه، ولكن لابد أن نلتمس لهم العذر، فمقابل مرارة ظروفهم هناك شواهد لفئات منغمسة فى ترف المادة، ومن الطبيعي أن ينطق لسان حالهم متسائلا أين العدالة الاجتماعية والإنصاف؟ كما أن سياسة العنف المفرط فى مقابل حركة العاطلين لا تخلق إلا المزيد من العنف والاضطراب وتفاقم الأزمة(٢) .

فهناك حاجة إلى التعقل وضبط الموقف والنظر إلى القضايا من منظور واسع وبعين تقصي الأسباب فى محاولة لتفهم موقف الآخرين ، حيث إن مبدأ إرساء أركان الحكم الصالح والعدالة الاجتماعية تملي على الجميع تكريس حق إبداء الرأي ورفع راية المطالبات بالوسائل السلمية المشروعة، كما أنها تلزم الأطراف المعنية متمثلة بالحكومة باحترام هذه الحقوق واتساع الصدر للآراء المختلفة، لأن المواطن فى نهاية المطاف لا يطالب إلا بحق العيش الكريم والحفاظ على كرامته وإنسانيته فى وطنه، وهى من جوهر حقوق المواطن والتي يجب على الحكومة أن تكفلها وتحرص عليها، لا أن تتكالب عليها فتكون هى والقدر مجتمعين على المواطن المستضعف(٣).

(١) رجب صبري عبدالقادر وآخرون، إشراف مصطفى عراقي، « البطالة نظرة واقعية.... وحلول عملية « ،مرجع سبق ذكره، ص ٥١.
(٢) مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة ، " العشوائيات والبطالة حلول علمية وعملية»، ص ١٦٤.
(٣) المرجع السابق؛ ص ١٦٤.

الآثار الاجتماعية :

أكثر الآثار ظهورا فى المجتمع المصري وغيره من المجتمعات وهي متعددة نذكر منها: الجريمة والإرهاب : توضح كافة الدراسات والبحوث الاجتماعية أن ظاهرة البطالة تؤدي دورًا بالغ الأهمية فى زيادة معدلات الانحراف، وهناك علاقة طردية ووثيقة بين البطالة والانحراف والجريمة، وتتوقف درجة أو قوة هذه العلاقة على طبيعة المجتمع محل البحث[١].

تغير القيم بزيادة العنف والتطرف: من خلال شعور الشباب بالمفارقات المذهلة التي تتأرجح بين إنجازاتهم التعليمية والمهنية من جانب وبين نصيبهم الحقيقي من الثروة والسلطة فى مجتمعهم من جانب آخر، ولذلك نجد أن معظمهم لا يستطيع تلبية مطالبه المشروعة كالسكن والزواج، ومن ثم يجد نفسه مدفوعًا لتغيير هذا الواقع الأليم فيندمج فى جمعيات تتبنى أفكارًا متطرفة تعبر عن التشرد فى الدين ، فيظهر سلوكه عنيفًا عند مواجهة المجتمع ، وتظهر فكرة التطرف والقهر والقوة والتسرع فى محاولة إصلاح النظام العام للمجتمع .

انتشار المخدرات : كنتيجة طبيعية للعنف والتطرف الناجمين عن البطالة، فالعاطل يدخل هذه الطرق هروبًا من الواقع الأليم الذي يعيشه، فيلجأ إلى إما أن يتاجر فيها وينشرها ويكون ذلك عملاً له يفيده ماديًا، أو أن يتعاطاها لينسى من حالته البائسة ، وفي كل ضرر كبير على المستوى الاجتماعي للأفراد ، ويتمتع تجار السوء بهذا المستوى الكبير من الذكاء أن يُجتمع حوله هؤلاء ، ويصبح لهم خير مأوى حتى تكون النهاية أليمه مصطدمة مع المجتمع وقبله مع النظام الحاكم ، حيث ينشرون الفساد والأمراض مما لا يرضى عنه النظام بأي حال من الأحوال.

التفكك الأسري وزيادة نسبة العنوسة: كل الآثار السابقة هي مقدمة لهذا العنصر فالتفكك الأسري يعني حالة التصدع التي تصيب بنيان الأسرة حيث لا تتمكن من أداء وظائفها بفعالية وكفاءة عالية ، ويظهر مردود ذلك بوضوح من خلال مظاهر الارتباك الداخلي بين أعضاء الأسرة الواحدة والخارجي فى علاقتها مع المؤسسات الأخرى الرسمية وغير الرسمية، وهذا التصدع ينشأ عند القيام بأدوار متناقضة أو متصارعة فضلا عن فقدان أهمية القيم الدينية والأخلاقية فى توجيه سلوك الأفراد.

(١) البطالة وراء انتشار الجريمة والانتحار بين الشباب المصريين ، متاح على WWW.pdpinfo.org

إن تأثير البطالة على هذا التفكك ينبع من كونها ظاهرة بنائية تؤثر مباشرة على تشكيل الوحدات الاجتماعية بالمجتمع، وطبيعي أن تكون الأسرة أكثر تضررا وتأثرا به [١]. ولا يتوقف هذا التأثير إلى زيادة نسبة العنوسة من خلال تأخر سن الزواج والذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالبطالة، فحينما لا يجد الشاب فرصة عمل أمامه، لا يستطيع تمامًا أن يكوّن أسرة يسهر لها ويعاني من أجلها ومن ثم يريح نفسه ابتداءً، ويزداد أعداد الفتيات اللائي يتركهن قطار الزواج لهذه الأسباب ولغيرها ... والأثر الناتج عن ذلك يتضح فى صورة هتك الأعراض بانتشار الزنا والتحرش الجنسي والاغتصاب إلى آخر هذه الجرائم المجتمعية.

الآثار النفسية وتبعاتها : للبطالة آثارها على الصحة النفسية والجسدية للعاطل، وأن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل يفتقدون تقدير الذات ويشعرون بالفشل وأنهم أقل من غيرهم، كما وجدت نسبة منهم يسيطر عليها الإرهاق الناجم عن الشعور بالسآمة والملل، وأن يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة، بالإضافة أنها تعيق عملية النمو النفسي، وتجعلهم يتقدمون تدريجيًا نحو تبلد الشعور وفقدان الأمل، وكذلك الشعور بالهوان أو تضاؤل قيمة الشخص فى نظر نفسه ولدى الآخرين، ويزحف الاكتئاب إليهم حتى تتعمق مظاهر سوء الصحة النفسية بوجه عام[٢].

يوضح أحد خبراء علم الاجتماع[٣] أن البطالة تولد لدى الشخص شعورًا بالنقص وتورث أمراضًا اجتماعية خطيرة ، كالرزيلة والسرقة والنصب والاحتيال ويشعر الشخص بالفراغ وعدم تقدير المجتمع ، فتنشأ لديه العدوانية والإحباط ، والبطالة تحرم المجتمع من الاستفادة من كافة أبنائه ، وأيضا من الأسر التي يفقد فيها الزوج وظيفته ، فإن التأثير يمتد بدوره إلى الزوجات سلبًا وينعكس الأمر على العلاقة الأسرية ومعاملة الأبناء[٤].

يتضح مما سبق : أن الأطروحات التي اتخذتها الحكومة لم تكن كافية للحد من مشكلة البطالة بالشكل المطلوب على الرغم من نجاحها فى بعض الفترات فى خفض معدلاتها ، لكنها لم تكن كافية. ومن هنا يطرح البحث اقتراح زيادة دور الشمول المالي كأحد آليات الحد من مشكلة البطالة فى مصر عن طرق التغلب على أسبابها.

(١) أحمد السيد النجار، « البطالة ...الانخفاض الكبير لعصر مبارك السعيد » ، جريدة الأهالي بتاريخ ٢٠٠٥/٨/١٠ ، ص٢.
(٢) رجب صبري عبدالقادر وآخرون، إشراف مصطفى عراقي، « البطالة نظرة واقعية.... وحلول عملية » ،مرجع سبق ذكره، ٢٠٠٩، ص٥٦.
(٣) أ. د/ عزة كريم أستاذ علم الاجتماع بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
(٤) البطالة .. مشكلة مزمنة تبحث عن حل : متاح على https://74.125.77.132..www.moheet.com :

المبحث الثالث

مساهمة الشمول المالي فى تمويل فرص العمل فى مصر

للشمول المالي تأثير على البطالة من خلال المساهمة فى حل أسباب البطالة المختلفة فى مصر كتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وتقويتها، وكما تم توضحيه فى المبحث السابق أسباب أخرى للبطالة فى مصر التعليم والتقدم التكنولوجي والبحث العلمي ، ومؤسسات التدريب، والتوازن فى الاستثمارات القومية وغيرها من الأسباب المختلفة، وبالتالي الشمول على تأثير بشكل مباشر و غير مباشر فى علاج الأسباب السابقة والحد من البطالة من خلال الشكل رقم (٧) والنقاط التالية :

شكل رقم (٧)

مساهمة الشمول المالي فى التخفيف من مشكلة البطالة فى مصر

المصدر: من إعداد الباحثين

أولا : دور الشمول المالي فى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر :

١ - تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر :

تعرف المشروعات الصغيرة على أنها مشروعات إنتاجية تعمل على نطاق صغير من حيث رؤوس الأموال والأيدي العاملة ، وأما بالنسبة للمشروعات المتناهية الصغر هي مشروعات حرفية ومنزلية صغيرة يعمل بها أفراد الأسرة الواحدة ، بما يسهم فى ترسيخ فكرة التوظيف الذاتي بين الشباب بالمجتمع[١] ، كما يعرفها القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ على أنها كل مشروع يقل رأس ماله المدفوع عن ٥٠ ألف جنيه ، ويكون حديث التأسيس بحيث إنه فى الغالب لم يمض على تأسيسه ومزاولة نشاطه أكثر من عامين[٢] . كما يعرفها البنك المركزي من خلال حجم العمالة ، ورأس المال المدفوع كما يلي[٣] :

بالنسبة للمشروعات المتوسطة رأس المال المدفوع فى المشروعات الصناعية بين خمسة مليون جنيه حتى خمسة عشر مليون جنيه ، والمشروعات غير الصناعية رأس المال المدفوع من ثلاثة مليون جنيه وحتى خمسة مليون جنيه ، وأما من حيث حجم العمالة يبلغ أقل من مائتي عامل .

بالنسبة للمنشآت الصغيرة يكون رأس المال المدفوع بها من خمسين ألف جنيه حتى خمسة مليون جنيه فى المشروعات الصناعية ، وثلاثة مليون جنيه للمنشآت غير الصناعية .، وحجم العمالة بها أقل من مائتي عامل.

بالنسبة للمنشآت متناهية الصغر : رأس المال المدفوع بها أقل من خمسين ألف جنيه ، وعدد العمال بها أقل من عشرة عمال بما يشمل ملاك المشروع وأسرهم .

٢- دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر فى الحد من البطالة :

تؤدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر أدورا مهمة فى الحد من مشكلة

---

(١) نهى إبراهيم خليل ، « الصناعات الصغيرة ودورها فى التنمية الاقتصادية والسياحية » ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٩ ، ص ١٥ .

(٢) القانون رقم ١٥٢ ، قانون تنمية المشروعات المنشأ بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٧ لسنة ٢٠١٧ والمعدل بالقرار رقم ٢٣٧٠ لسنة ٢٠١٨ لتأهيل وتنمية المشروعات متناهية الصغر وتحويلها من مشروعات غير رسمية إلى مشروعات رسمية .

(٣)البنك المركزي المصري، « قطاع التطوير المصرفي للشركات الصغيرة والمتوسطة » ، مارس ٢٠١٧ ، ص ٣٠

البطالة فى الدول منخفضة الدخل بصفة عامة ، وفي مصر كإحدى هذه الدول بصفة خاصة من خلال ما يلي[١] :

تعزيز دورها فى تحقيق التوظيف الذاتي للشباب ، وعدم انتظارهم للدخول فى ميدان العمل الحكومي أو الخاص ، لأن معنى ذلك انتظارهم لتلك الوظائف زيادة عدد الشباب الذى يعانى من البطالة على المستوى القومي، وهو ماله من آثار سلبية عديدة على المجتمع ككل .

استخدام مثل هذه المشروعات فنونا إنتاجية بسيطة تتميز بارتفاع كثافة العمل عن رأس المال ، مما يؤدي إلى امتصاص جزء من البطالة ، كما تعمل على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية ، وهو ما يؤدي إلى مساعدة الدولة على مواجهة مشكلة البطالة دون تحمل تكاليف رأسمالية كبيرة .

كما توفر مثل هذه المشروعات سلعا وخدمات لطبقات المجتمع ذوى الدخل المنخفض، والتي تكون أسعارها منخفضة مقارنة بالسلع الأخرى ، وهو ما يزيد من إنتاج مثل هذه المشروعات ، ويوفر فرص عمل من زاويتين . أولاهما : فرص عمل للشباب الذين يمتلكون مثل هذه المشروعات ، والأخرى : فرص عمل لمن يعمل عند أصحاب هذه المشروعات سواء داخل نطاق الأسرة الواحدة أو داخل نطاق معارف وأصدقاء أصحاب مثل هذه المشروعات[٢] .

٣- معوقات نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر فى مصر:

هناك العديد من المعوقات التي تحد من نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر فى مصر وقد قام الباحثان بتجميعها فى الشكل رقم (٨) التالي ، ويتضح من هذا الشكل أن ثلث معوقات هذه المشروعات يتعلق بالتمويل والنواحي المالية بشكل عام وهي (صعوبة الحصول على التمويل، محدودية الثقافة المصرفية، الاعتماد على القطاع العام فى التمويل، ارتفاع تكلفة الاقتراض)[٣].

(١)علاء مصطفى عبد المقصود أبو عجيلة ، « التمويل الإسلامي ودوره فى تمويل المنشآت الصغيرة » ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٧ ، ص ١٠٤- ١١٢.

(٢) راوية عبد القادر عويس ، « المشروعات الصغيرة وأثرها فى التنمية الاقتصادية مصر نموذجا » ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس المجلد السابع العدد الأول لعام ٢٠١٦ ، ص ٨٦ – ٨٧.

(٣) تم الرجوع إلى العديد من المراجع ومنها ورشة بالمعهد العربي للتخطيط: إيهاب مقابله، « مؤشرات الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة » ،الخميس ٢ يونيو ٢٠٢٢ عبر الزووم ، ص ٣٧(٢ (الباحث: علاء مصطفى عبد المقصود أبو عجيلة حضر الورشة وحصل على شهادة حضور) ، رشاد عوني عبد الله العش، « تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى دعم تنمية الاقتصاديات النامية » ، المؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة – جامعة طنطا ، تحت عنوان « تمويل وإدارة مشروعات ريادة الأعمال ودورها فى تحقيق التنمية الاقتصادية » ، ٢٠٢٠، ص ص٩-١١.

شكل رقم (٨)

معوقات نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر فى مصر

المصدر: من إعداد الباحثين

٤- دور الشمول المالي فى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر[١]: تعزيز الوصول على التمويل لا يتطلب تغيير السياسات فقط ، وإنما ضرورة تبني نظرة شاملة حول منظومة العمل المصرفي والاشرافي فى هذا الشأن ؛ حيث تؤدي السلطات الرقابية خاصة البنوك المركزية دورًا من خلال تهيئة البيئة الرقابية المصرفية الملائمة ، الأمر الذي يتم عن طريق تطوير البيئة الرقابية وتذليل العقبات القائمة ، إضافة إلى تحفيز القطاع المصرفي على تقديم الخدمات المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ، دون الإخلال بالضوابط الرقابية لإدارة المخاطر ، ويتمحور دور البنوك المركزية حول ثلاثة جوانب أساسية تشمل التطوير والرقابة والتنسيق فيما يلي »[٢]:

<u>فى نطاق التطوير</u> : من خلال تحفيز البنوك على تقديم الخدمات المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر من خلال مبادرة البنوك المركزية

(١) التقرير السنوي لصندوق النقد العربي، « دور الشمول المالي فى تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة » ، ٢٠٢٠ ص ٢٥ – ٣٥ . تحت الرابط : https:www.amf.org.ae

(٢) محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، « بطالة الشباب فى الدول العربية » ، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية، أغسطس ٢٠١٥ ، ص ٣٠.

بإعفاء البنوك من نسبة الاحتياطي الإلزامي مقابل ما تقوم بمنحة من قروض مباشرة لهذه المشروعات ، إضافة إلى حث البنوك على تخصيص ٢٠٪ (من وجهة نظر الباحثين على سبيل المثال) من محفظة الائتمان لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر عن احتساب متطلبات رأس المال الخاص بها، وإنشاء فروع صغيرة من قبل البنوك تشجيعًا لها على التوسع الجغرافي ، مع حث البنوك على إقامة فروع مستقلة خاصة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر .

في نطاق الرقابة : من خلال قيام البنوك المركزية بمراجعة التعليمات الرقابية للعمل على تخفيف بعض الضوابط بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بما لا يخل باعتبارات إدارة المخاطر، كما يتعين على البنوك المركزية حث البنوك على قبول أنواع أكثر من الضمانات مع إمكانيات قبول الكفالات التضامنية ، وحث البنوك الإسلامية على تطوير منتجات متوافقة مع الشريعة لجذب رواد الأعمال الذين لا يحبذون التعامل مع البنوك التقليدية .

في نطاق التنسيق: عن طريق السعي للتنسيق مع كافة الأطراف والجهات والسلطات المعنية لوضع استراتيجية موحدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر على المستوى المحلي، والعمل على الوصول إلى تعريف موحد على مستوى الدولة بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ، بالإضافة إلى تشجيع مجال ضمان مخاطر الائتمان بهدف تخفيف المخاطر المرتفعة، واستفادة البنوك من وفر المخصص الواجب تكوينه وأعباء متطلبات رأس الرقابي.

كما تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر أداة هامة لتحقيق الشمول المالي والتنمية الاقتصادية، حيث إن انتشار هذه المشروعات يولد كمية إنتاج يمكن استغلالها لإشباع الطلب المحلي وتحقيق فائض للتصدير ، ولا يمكن تحقيق ذلك بدون تمويل عن طريق البنوك العاملة فى مصر، وحيث إن أغلب هذه المشروعات تعمل فى ظل القطاع غير الرسمي فإن تمويلها عن طريق البنوك يعد أحد الأهداف الأساسية للشمول المالي وهو دمج القطاع غير الرسمي فى القطاع الرسمي، كما يمكن للمصارف الإسلامية بما تمتلكه من أدوات تمويلية متنوعة أن يكون لها دور محوري فى تمويل تلك المشروعات وبالتالي يتحقق الشمول المالي [١]، وتمتاز المشروعات الصغيرة

(١) محمود محمد محمود خير الدين، «الشمول المالي ودوره فى تحقيق التنمية الاقتصادية مع دراسة على البنوك الإسلامية»، مرجع سبق ذكره ، ٦٥ .

ومتوسطة الحجم ومتناهية الصغر بقدرتها الكبيرة على التوظيف وخلق فرص العمل لكونها مشروعات أكثر كثافة عمالية وليست ذات كثافة تكنولوجية كبيرة بما يسهم فى علاج مشكلة البطالة بصفة عامة والبطالة بين الشباب بصفة خاصة[١].

كما يمتلك التمويل الإسلامي العديد من الصيغ الملائمة لتمويل المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم ومتناهية الصغر عن طريق الجهاز المصرفي وخاصة البنوك الإسلامية ، وأثبت أحد الباحثين[٢] قدرة البنوك الإسلامية على تمويل هذه المشروعات سواء بعقود المشاركات أو البيوع أو الائتمان التجاري أو عقد الإجارة وغيرها من الصيغ المختلفة التي يمتلكها التمويل الإسلامي.

مما سبق يتضح مساهمة الشمول المالي فى حل أهم مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ألا وهو التمويل وزيادة الصادرات وإشباع الطلب المحلي ، وبالتالي توليد العديد من فرص العمل بشكل مباشر وغير مباشر مما يسهم فى الحد من البطالة فى مصر.

ثانيا : دور الشمول المالي فى خلق الفرص من خلال التعليم والبحث العلمي والتدريب :

كان من الضروري الاهتمام بالتعليم كأحد أهم الروافد التي تتيح خريجين على مستوى عال من المهارات المناسبة للعمل فى كافة مجالات الحياة الثقافية والاجتماعية والايدولوجية والسياسية والاقتصادية ،وهذا هو ما يتوافق مع رؤية مصر ٢٠٣٠ ، فالاهتمام بالتعليم لا يؤثر فى هذه النواحي على المدى القصير ، ولكنه يؤتي بثمار إيجابية على المدى الزمنى الطويل ، وبالتالي فإن الاستثمار فى مجالات التعليم والتدريب التحويلي يحمل الدولة تكاليف اقتصادية كبيرة على المدى القصير والمتوسط ، ولكن على المدى الطويل فإنه يؤدي إلى تحقيق التنمية المتواصلة المرغوب فيها فى رؤية مصر٢٠٣٠ .

كما أن الارتقاء بالعملية التعليمية لا تقع على عاتق الدولة فقط ، ولكنها تقع على كل من الدولة والقطاع الخاص والأفراد الذين يتحملون أعباء وتكاليف مرتفعة فى سبيل تعليم أبنائهم تعليما جيدا قد لا يستطيعون تحملها بدون تمويل مناسب

(١) تقرير اتحاد المصارف العربية ، « دور تكنولوجيا الذكاء الصناعي فى تنمية الشمول المالي » ، ٢٠١٨ موجود بالرابط التالي : https://www.uabonline .

(٢) علاء مصطفى عبد المقصود أبو عجيلة ، « التمويل الإسلامي ودوره فى تمويل المنشآت الصغيرة » ، دار الفكر الجامعي، مرجع سابق ، ص ٣٧٢- ٣٧٣.

للاستثمار فى مجال التعليم ، وبالتالي يتضح دور وأهمية توصيل الخدمات التمويلية الكافية والمناسبة عن طريق الشمول المالي ، ويؤدي ذلك إلى أن يكون ناتج العملية التعليمية خريجين قادرين على ولوج أسواق العمل سواء كانت هذه الأسواق بالداخل أو بالخارج ، ويكون للشمول المالي دور مهم فى تغيير ثقافة المجتمع السطحية لكل من التعليم الفني والمهني لضروريته للنهوض تكنولوجيا فى التحول من التعليم النظري البعيد عن تخصصات العمل التي يرغب فى توافرها رجال الأعمال الذين يريدون خريجين متوافقين ومؤهلين بدرجات كافية للعمل فى منشآتهم المختلفة ، وكل ما سبق يمكن أن يخفف من حدة البطالة التي يواجهها المجتمع المصري ، وبصفة خاصة بين الشباب والخريجين .

كما توفر برامج الشمول المالي برامج تدريب تحويلي لشباب الخريجين الذين يعانون من البطالة برامج تدريبية فى كافة مجالات سوق العمل أمام شباب الخريجين بما يجعلهم مؤهلين للدخول فى سوق العمل ، أو حتى قادرين على إنشاء مشروعات خاصة بهم ، من خلال تزكية روح المبادرات الفردية لديهم ، ونبذ فكرة انتظار الوظائف الحكومية والتي أضحت لا ميزة فيها فى الوقت الحالي ، إضافة إلى عدم قدرة الحكومة على توظيف أعداد إضافية من الخريجين .

يستنتج مما سبق: قدرة الشمول المالي من خلال برامجه على تمويل التعليم والارتقاء به وبالتالي تقليل البطالة لأنه كما سبق الاشارة إليه يوجد ترابط بين التعليم وسوق العمل يؤدي إلى الارتقاء بالتعليم مما يحد من البطالة، ويزيد من قدرة الدولة على تمويل كافة أنشطة البحث العلمي والتدريب وبالتالي المساهمة فى إيجاد فرص العمل وزيادة قدرة الشباب على دخول سوق العمل.

أما عن دور الشمول المالي فى تعزيز وتقوية البحث العلمي بالدولة يتضح من خلال ما يلي :

إذا ما قارنا الإنفاق على البحث العلمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فى مصر بدول أخرى نجد أن الانفاق على البحث العلمي فى مصر بلغ حوالي ٧٢ ، ومن الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٥[١]، أما فى بعض الدول المتقدمة فقد كانت هذه النسب كما يلي :

(١) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، « البحث العلمي فى مصر فى أرقام » تحت الرابط التالي : https://portal.gov.eg

اليابان تنفق حوالي ٥٨٣ , ٣ من ناتجها القومي على البحث العلمي ، بينما تنفق الولايات المتحدة مانسبته ٧٤٢ , ٢ ٪ من ناتجها القومي على البحث العلمي ، بينما الصين تنفق مانسبته ٩٤ . ١ من ناتجها القومي على البحث العلمي، وهو مايؤكد أن ارتفاع نسبة الإنفاق على البحث العلمي فى هذه الدولة يجعلها دائما متقدمة علميا وتكنولوجيا فى جميع المجالات[١] .

ويرى الباحثان ضرورة زيادة نسبة إنفاق مصر على البحث العلمي كنسبة من الدخل القومي عن طريق تمويل البنوك للبحث العلمي ، لكون التقدم فى البحث العلمي يؤدي حتما إلى التقدم التكنولوجي فى القطاعات الإنتاجية المختلفة ،وهو ما يؤدى إلى زيادة القدرة على المنافسة وتحويل المزايا النسبية للمنتجات محلية الصنع إلى مزايا تنافسية تجعل تلك السلع والخدمات قادرة على منافسة السلع والخدمات المثيلة لها داخليا وخارجيا ؛ مما يضاعف من القيم المضافة لتلك المنشآت ، وبالأخص المنشآت متوسطة وصغيرة الحجم ومتناهية الصغر ، ومثل هذه المنشآت تسهم فى خلق فرص عمل جديدة من جهة ، كما يؤدي إلى التخفيف من حدة البطالة من جهة أخرى .

ثالثا : دور التكنولوجيا المالية فى تحسين الشمول المالي :

يتوافق دور التكنولوجيا المالية فى تحسين بيئة الخدمات التي تقدمها المصارف مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر فى وصول خدمات المصارف إلى مثل هذه المشروعات من خلال تعميق أساليب الذكاء الصناعي فى تلك البنوك من خلال ما يلي :

١ – تعريف الذكاء الاصطناعي : هو عملية محاكاة للذكاء البشري عن طريق أنظمة الكمبيوتر من خلال تقليد السلوك البشري فى أنماط التفكير وآليات اتخاذ القرارات ، وهذا بشرط توافر ثلاث خصائص هي زيادة القدرة على التعلم ، وإمكانية جمع وتحليل البيانات والمعلومات المختلفة ، واتخاذ القرارات المناسبة للأوضاع المختلفة بالاعتماد على تحليل البيانات والمعلومات المتاحة[٢] .

(١) إنفاق دول العالم على البحث العلمي تحت الرابط التالي : https://ar.wikipedia.org

(٢) تم الرجوع إلى :

منال البلقاسي، « الذكاء الاصطناعي صناعة المستقبل: الحاسبات المتوازنة، التحكم، البرمجة الوراثية، لغة البرولوج، الخلايا العصبية الاصطناعية»، ، دار التعليم الجامعي ، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٩ ، ص ١٣-١٤ .

الزيدي علي، « تأثير الذكاء الاصطناعي على أداء الصناعة المصرفية فى الشرق الأوسط»، ، المجلة الدولية لعلوم الكمبيوتر وأمن الشبكات ، المجلد ١٨ رقم ١٠ ، ص ٧ .

٢ – يرى أحد الباحثين وجود علاقة ارتباط بين أساليب الذكاء الصناعي وبين المزايا التنافسية للمشروعات بصفة عامة وللبنوك بصفة خاصة ، من خلال تعزيز التنافسية ، والتي تحدث نتيجة تخفيض التكاليف من ناحية ، ومن ناحية أخرى تحسين جودة الخدمات المقدمة من جهة البنوك إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ، كما لابد من اتجاه البنوك إلى الاستثمار فى المجالات التنافسية الجديدة ، والتي حدثت نتيجة ظهور العولمة وخصائصها التكنولوجية من جهة وثورة الاتصالات من جهة أخرى ، وإنتاج خدمات مصرفية جديدة لم تكن موجودة من قبل ، وكل ما سبق يؤدي إلى تطوير كافة الخدمات المصرفية بما يحقق رضا العملاء الذين يمكن أن يصلوا إلى تلك الخدمات المالية الجديدة ، ويؤدي ذلك أيضا إلى تطوير التعليم والبحث العلمي الذين يعتبران مع التدريب التحويلي أحد أهم الروافد المساهمة فى علاج مشكلة البطالة بصورة كبيرة [١].

٣ – يرى تقرير المصارف العربية أن تكنولوجيا الرقمنة والذكاء الاصطناعي يؤديان إلى تحسين الشمول المالي فى البنوك بما يؤدي إلى تقديم الخدمات المصرفية المختلفة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ، بما يحقق أهداف التنمية المتواصلة من جهة ، والمساهمة من الحد من مشكلة البطالة من جهة أخرى ، لكون المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر تعتبر من أهم الوسائل فى خلق فرص عمل مناسب وملائمة لشباب الخريجين .

٤- توجد إمكانيات جديدة متاحة أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من خلال عدم اشتراط القانون تراخيص أماكن مزاولة النشاط لمثل هذه المشروعات وبالتالي تخفيض تكاليف إنشاء أماكن إدارية لمثل هذه المشروعات ، كما يمكنها إلى الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المستهلكين لمثل هذه الخدمات من جهة أخرى .

مما سبق يتضح وجود ارتباط كبير بين كل من الذكاء الصناعي (رقمنة العمليات والخدمات المصرفية) من جهة والشمول المالي وتأثيره على الخدمات المصرفية بصفة عامة ، والخدمات المصرفية الموجهة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومتناهية الصغر بصفة خاصة ، والتأثير الإيجابي لها من خلال خلق فرص عمل جديدة أمام الشباب داخل المجتمع المصري ، بما يسهم فى الحد من مشكلة البطالة

(١) أسماء عزمي عبد الحميد ، « أثر التطبيقات الإدارية للذكاء الاصطناعي على الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال بالتطبيق على فروع البنوك التجارية » ، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية – كلية التجارة – جامعة دمياط – المجلد الأول العدد الأول يناير ٢٠٢٠ ، ص ٢٢٨ – ٢٣٠ .

ولذلك يرى الباحثان ضرورة الاهتمام بتوفير التكنولوجيا الملائمة للمصارف المختلفة داخل الدولة عن طريق الاهتمام بالبحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة لأن كل ذلك يؤدي إلى توصيل الخدمات المصرفية بصورة أكثر كفاءة إلى المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم ومتناهية الصغر من زاوية أخرى ، وتقع مسئولية ذلك على وزارات التعليم والتعليم العالي ، ووزارة البحث العلمي من خلال تعميق أساليب تكنولوجية حديثة تسهم فى ذلك .

رابعا : دور الشمول المالي فى تمويل المشروعات الابتكارية والريادية :

الشمول المالي له دور مهم وحيوي فى تمويل المشروعات الابتكارية من خلال تمويله لها ، وتوسيع أنشطتها التسويقية بصورة كبيرة ومحاولة تسويق منتجاتها داخليا وخارجيا عن طريق إقامة المعارض الخاصة بمنتجاتها فى الأماكن المختلفة داخليا وخارجيا ، كما تقع مسئولية تمويلها على عاتق الجهاز المصرفي كله بداية من البنك المركزي وصولا إلى جميع البنوك العاملة داخل الدولة سواء كانت حكومية أو غير حكومية ، وهذا لأهمية مثل تلك المشروعات فى كونها تنتج منتجات غير تقليدية تساعدها على الانتشار داخليا وخارجيا ؛ لكون نجاح مثل تلك المشروعات يجعلها تحقق أرباحا كبيرة تساعدها على التوسع فى الإنتاج ، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة بما يسهم فى علاج مشكلة البطالة داخل الدولة[1] .

خامسا : دور تكنولوجيا المعلومات فى البحث العلمي :

دائما توجد علاقة تبادلية التأثير بين كل من البحث العلمي وتطور تكنولوجيا المعلومات ، والذي يؤدي إلى تحقيق أهداف واستراتيجيات التنمية المتواصلة داخل الدولة ، كما أن التطور الكبير فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نتيجة ظواهر العولمة الحديثة أدت إلى حدوث ثورة تكنولوجية سريعة بين مختلف دول العالم المتقدم والدول الآخذة فى النمو ، وهذا ما سوف يتناوله البحث كما يلي :

١ – تعريف تكنولوجيا المعلومات : يمكن تعريفها على أنها مزيج من المعرفة والآلات من خلال ثلاثة عناصر هي الحاسبات الإلكترونية بقدراتها الكبيرة على حفظ واسترجاع المعلومات فى أي وقت وفي أي مكان ، وتكنولوجيا الاتصالات الحديثة

(١) تقرير صندوق النقد العربي لعام ٢٠٢٠ ، مرجع سبق ذكره .

الناتجة عن مظاهر العولمة التي نعيشها حاليا ، والمصغرات بكل أنواعها من فيلمية أو ضوئية وقدراتها الكبيرة على توفير الحيز اللازم لاختراق الوثائق[١] .

٢ – علاقة تكنولوجيا المعلومات بالبحث العلمي : التطور فى تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى حدوث تطور فى البحث العلمي ، وهذا يرجع لعدة أسباب من بينها[٢] :

زيادة تكاليف وسائل وأساليب النشر التقليدية من صناعات ورقية تحتاج إلى مواد أولية قد تكون غير متوفرة أو تسبب تلوثا فى البيئة المحيطة ، وقابلية الأوراق للتلف والتمزيق .

المتطلبات الحديثة من جانب الباحثين فى الحصول على المعلومات المناسبة فى الوقت والدقة المناسبين للبحث العلمي .

تساعد الأجهزة والحواسب الإلكترونية على السيطرة على الكم الكبير من المعلومات والبيانات وتخزينها واسترجاعها بسهولة .

الدقة والكفاءة الكبيرتان فى الحصول على المعلومات لكون الأجهزة والحواسب الالكترونية لا تعاني من الإرهاق والتعب عند استخدامها مقارنة لما يحدث للإنسان من تعب عند بحثه عن المعلومات بصورة تقليدية.

وبالتالي يرى الباحثان وجود تأثير متبادل بين كل من البحث العلمي من ناحية وبين التقدم والتطور فى تكنولوجيا المعلومات ، فبدون تكنولوجيا المعلومات لا يوجد بحث علمي دقيق خاصة فى العصر الحالي المتميز بثورة تكنولوجيا الاتصالات والحصول على المعلومات اللازمة للبحث العلمي بالدقة والسرعة المناسبتين .

وبدون بحث علمي جيد لا يوجد تطور تكنولوجي على مستوى مرتفع يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة للدولة، والتي من أهم دعائمها القضاء على الفقر والبطالة داخل المجتمع المصري ، وبخاصة بين فئات الشباب بالدولة .

يستنتج مما سبق : قدرة الشمول المالي من خلال برامجه على تمويل التعليم والارتقاء به ، وبالتالي تقليل البطالة ؛ لأنه كما سبقت الإشارة إليه يوجد ترابط

(١) شريف كامل شاهين ، « مصادر المعلومات الالكترونية فى المكتبات ومراكز المعلومات » ، الدار المصرية اللبنانية للنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٠ م ص ١٦ .

(٢) عادل قنديلجي ، « البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية » ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، ٢٠٠٧ م ، ص ص ٣١٥ – ٣٢٥ .

بين التعليم وسوق العمل بالارتقاء بالتعليم ؛ بما يؤدي إلى الحد من البطالة وقدرته على تمويل كافة أنشطة البحث العلمي والتدريب ، وبالتالي المساهمة فى إيجاد فرص العمل والقدرة على دخول سوق العمل.

سادسا : دور الشمول المالي فى تمويل مختلف الاستثمارات القومية .

يؤدي الشمول المالي إلى خلق مزيد من فرص العمل من خلال القدرة على تمويل مختلف الاستثمارات القومية المختلفة من خلال قدرته على توفير تقديم الخدمات والمنتجات المالية المتطورة وبأسعار معقولة ، مثل : المعاملات والمدخرات والمدفوعات والتأمين والائتمان .....وغيرها من الخدمات المالية المختلفة بطريقة مستديمة ومسئولة [١]، حيث يعد الاستثمار أحد أهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي وتؤدي دورًا رئيسًا فى تحقيق معدلات مرتفعة ومستدامة من النمو ، وعدالة توزيع الدخول فى الدولة وتقليل الفوارق بين الطبقات فى المجتمع وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية ، وتحقيق العدالة فى فرص التنمية داخل الأقاليم والمحافظات ، بحيث تتاح فرص عمل لائقة وخدمات مرتفعة الجودة لجميع المواطنين.

يعد البعد المكاني أحد المحددات الرئيسية لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة، حيث يؤدي مراعاة هذا البعد إلى ضمان النمو المتوازن بين مختلف أقاليم الجمهورية والمحافظات، سواء من حيث مستويات الدخل أو فرص العمل أو إتاحة التعليم والصحة والمرافق العامة وغيرها، من المنطلق السابق تنطلق خطة مصر للتنمية اهتماما خاصا بالسياسات والبرامج المكانية التي تستهدف تحقيق التقارب فى مستويات المعيشة والدخول بين الأقاليم بمعالجة الفجوات التنموية القائمة فى مصر، ودفع جهود التنمية بما يتوافق ومقومات وخصائص وأولويات كل إقليم ، وقد عنيت جهود التنمية المكانية مؤخرا بثلاثة أمور هي: أولا : إعطاء أولوية متقدمة لتنمية شبة جزيرة سيناء ومحافظات الصعيد فى إطار برنامج تنموي متسق ومتكامل ، وثانيا : التركيز على المناطق الريفية الأكثر احتياجًا لتضييق الفجوة الداخلية، والحد من تيارات الهجرة إلى المناطق الحضرية ، وثالثًا : إيلاء دفعة تنموية قوية للمناطق الواعدة لاستغلال الفرص القائمة وتوفير مزيد من فرص العمل ، ولهذا وضعت الحكومة خطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ، أولى حلقات الخطة الرباعية الرامية لتحقيق مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠ كل هذا يتطلب تمويلا لهذه الاستثمارات فى ظل عدد

(١) صورية شنبي، السعيد بن لخضر ، « أهمية الشمول المالي فى تحقيق التنمية : تعزيز الشمول المالي فى جمهورية مصر العربية » ، مرجع سبق ذكره ، ص١.

كبير من المشروعات لدى الدولة تم تنفيذ ٥١١٧ ، وجاري تنفيذ ٦٤٩ بمجموع ٥٧٦٦ خلال الفترة من ٢٠١٦ حتى ٢٠٢٢ تم توزيعها على الأقاليم المصرية السبع القادم [١] ، مما يحقق حل العديد من أسباب البطالة كالحد من الهجرة وغيرها بملحق رقم (١) بالبحث والشكل رقم (٩) التالي:

شكل رقم (٩)

التوزيع العددي والنسبي لمشروعات الدولة على مستوى محافظاتها خلال الفترة (٢٠١٦ –فبراير ٢٠٢٢)

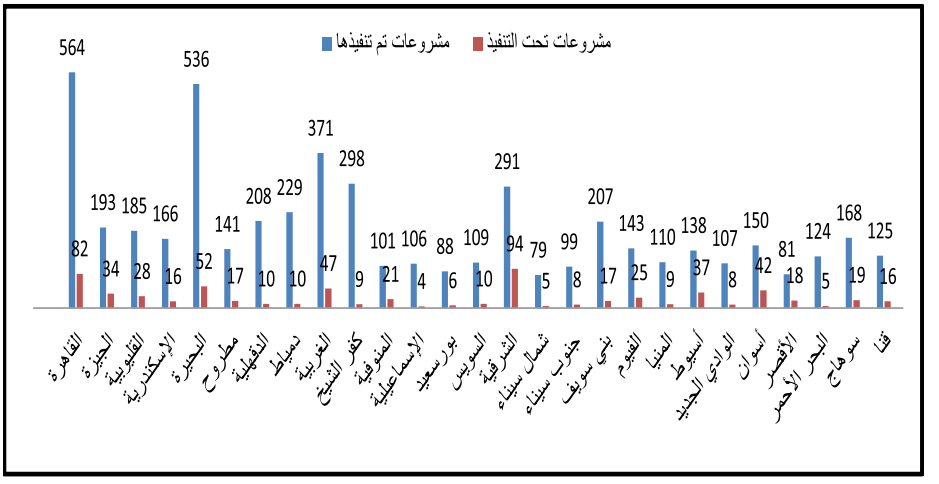

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على الملحق رقم (١).

كما شهدت جهود التنمية فى مصر خلال السنوات الماضية محاولات التوزيع التنموية عدة جهود لتوزيع التنمية على مختلف القطاعات والمناطق ؛ حيث عملت على تحقيق نمو متوازن بما يراعي اعتبارات الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية فى توزيع ثمار التنمية بصورة متوازنة بما يعمل على تشجيع الاستثمارات وزيادة مشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ، والذي يقوم بتوفير التمويل الائتماني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من خلال تعميق الشمول المالي ، كما هدفت خطط التنمية إلى إعطاء دفعات كبيرة فى المناطق التي تمتاز بتوفر المواد الخام والموارد اللازمة للعملية الإنتاجية وذلك من خلال تخفيف التكدسات السكانية

(١) خريطة مشروعات مصر https//:egy-map.com/، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، « كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٥ » ، القاهرة، مصر، سبتمبر ٢٠١٥.

وتقليل التفاوت بين المحافظات بالوجه القبلي ، ولقد كانت اتجاهات توزيعات الاستثمارات العامة كما يلي[١] :

شهد العام المالي ٢٠٢٠ – ٢٠٢١ حيث وصلت نسبة استثمارات القطاعات الاستخراجية بنسبة ٥ . ٢٠ ٪ من الحجم الكلي للاستثمارات ، ثم جاءت مشروعات الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية والاستثمارات الأخرى والنقل والتخزين والزراعة والصناعات التحويلية ثم قطاع التجارة ، وتمتاز قطاعات الخدمات والصناعات التحويلية بقدرتها العالية على خلق الوظائف ومساهمتها فى علاج مشكلة البطالة وهذه القطاعات يمكن توفير خدمات الشمول المالي لها ، وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر .

أما عن توجهات وتوزيعات الاستثمارات العامة تبعا لأماكنها فقد كانت مؤشراتها خلال أعوام ٢٠١٦ – ٢٠٢٢ كما يلي :

ففي محافظة القاهرة بعدد ٦٤٦ مشروعا منفذ منها ما نسبته ٨٧ ٪ من المشروعات . ، وفي محافظة الجيزة بلغ عدد المشروعات بها ٢٢٧ مشروعا منفذ منها ما نسبته ٨٥ ٪ من هذه المشروعات. ، وفي محافظة الاسكندرية بلغ عدد المشروعات بها ١٨٢ مشروعا بنسبة تنفيذ ٩١ «٪ منها . ، وفي محافظة كفر الشيخ بلغ عدد المشروعات ٣٠٧ مشروعا المنفذ فعليا منها نسبته ٩٧ ٪ ، وفي محافظة بني سويف بلغ عدد المشروعات بها بنسبة تنفيذ ٩٢ ٪ منها ، وفي محافظة أسيوط ١٧٥ مشروعا تم تنفيذ ما نسبته ٧٩ ٪ ، وفي محافظة البحر الأحمر بلغت أعداد المشروعات ١٢٩ مشروعا المنفذ منها فعليا نسبته ٩٦ ٪ ، وفي محافظة السويس بلغت أعداد المشروعات بها ١١٩ مشروعا تم تنفيذ ما نسبته ٩٥ ٪ منها .

كل الجهود السابقة حاولت الدولة من خلالها تحقيق التوازن فى برامج التنمية ما بين القطاعات المختلفة وتوزيع الاستثمارات بين الأقاليم المختلفة وهذه الجهود السابقة سوف تسهم فى تخفيف حدة البطالة عن طريق تقديم الدعم التمويلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لقدرتها الكبيرة على خلق فرص العمل الملائمة وخاصة لشباب الخريجين بالمجتمع ، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق تعميق الشمول المالي داخل المجتمع .

(١) خريطة مشروعات مصر https//:egy-map.com؛وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، « تقرير توطين أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات« ،الاصدار الأول، القاهرة، مصر، ٢٠٢٠.

سابعا : دور الشمول المالي فى الحد من الهجرات الداخلية وسوء التوزيع الجغرافي للسكان فى مصر

يؤدي الشمول المالي إلى الحد من العوامل الاجتماعية للبطالة وخاصة الحد من الهجرات الداخلية وسوء التوزيع الجغرافي للسكان عن طريق تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر فى المناطق المختلفة لقدرة هذه المشروعات على تطوير وتنمية المناطق الأقل حظًا فى النمو والتنمية وتدني مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة وقدرتها على أن تنتشر فى حيز جغرافي أوسع من المشروعات الكبيرة ، كما تدعم تطور ونمو روح المبادرة ومهاراتها وتساعد على تقليص الفجوات التنموية بين الحواضر والأرياف فى ظل انخفاض معدلات الهجرة للخارج ، كما يؤدي صغر حجم هذه المشروعات وحاجتها لكميات قليلة من الخدمات والمواد الأولية واستخدام عمال منخفضة التكاليف ، يعطي مرونة كبيرة فى التوطن خارج المدن ومن ثم تستخدم بسهولة فى إعادة التوزيع الجغرافي للمشروعات فى مصر فى ظل أن إقليم القاهرة الكبرى يولد من نصف الناتج المحلي الإجمالي ومع إقليم الإسكندرية يولدان نحو ٦٠٪ ، وهو ما يوضح اختلال التوزيع الجغرافي للنشاط الاقتصادي لمصر عام ٢٠١٢-٢٠١٣ (١) ، وبالتالي يعمل الشمول المالي على تمويل كل من المشروعات الابتكارية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ، وبالتالي الحد من الهجرات إلى المدن الكبرى وخاصة إقليم القاهرة وأيضا سوء التوزيع الجغرافي للسكان وحل ليس مشكلة البطالة فقط ولكن الكثير من مشكلات مصر الاقتصادية والاجتماعية .

مما سبق يتضح : مقدرة الشمول المالي من خلال أدواته المختلفة على الحد من سوء التوزيع الجغرافي للسكان من خلال تمويل المشروعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة ، وبالتالي الحد من الهجرة الداخلية.

---

(١) تم الرجوع إلى : ليث عبد القهيوي، بلال محمود الوادي، « المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها فى عملية التنمية » ، دار الحامد للنشر والتوزيع للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م/ ١٤٣٣هـ، ص ٣٣.

عبير محمود مجاهد، « قضية البطالة فى مصر وتأثرها بأحداث المرحلة الانتقالية بعد ثورة يناير ٢٠١١ » ،مرجع سبق ذكره، ص ١٠٥.

علاء مصطفى عبد المقصود أبو عجيلة ، « التمويل الإسلامي ودوره فى تمويل المنشآت الصغيرة » ، دار الفكر الجامعي، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٩.

أيمن إسماعيل محمد خالد علاء مصطفى عبد المقصود أبو عجيلة ، « الصناعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتخفيف تركز النشاط الصناعي والاقتصادي فى مصر » ، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٥٣٦ ، السنة مائة وعشرة، القاهرة، مصر ،٢٠١٩، ص ٣٦٨.

ثامنا : دور الشمول المالي فى تغيير القيم والعادات (الثقافة المالية) :

يؤدي الشمول المالي وأدواته إلى تعميق ثقافة الشمول المالي لدى كل فئات المجتمع من خلال وضع استراتيجية قومية للثقافة المالية لدى أفراد المجتمع ، وقد عرفت منظمة التعاون والتنمية أوسيد التثقيف المالي على أنه العملية التي تمكن رواد الأعمال والمستثمرين من تحسين معارفهم الاستثمارية عن طريق زيادة قدراتهم على فهم الخدمات المالية المقدمة من البنوك ، مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وبالتالي خلق فرص عمل جديدة بما يحد من مشكلة البطالة ، ويستنتج من ذلك أن زيادة التثقيف المالي لدى أفراد المجتمع تؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات الموجهة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بما لها من قدرات كبيرة على خلق فرص العمل وزيادة حجم الاستثمارات بصورة مضاعفة نتيجة وجود مضاعف الاستثمار[1] .

تاسعا : آثار تطبيق الشمول المالي على الحد من البطالة فى مصر باستخدام تحليل سوات (SWOT) :

يسعى البحث إلى تحليل دور الشمول المالي فى الحد من البطالة باستخدام تحليل SWOT من خلال العصف الذهني لجميع معطيات البحث ، يعتمد التحليل الرباعي كما يطلق عليه على إبراز نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لآثار الشمول المالي على الحد من البطالة فى مصر ، كما يلي :

(١) محمود محـــمد خيـر الدين، « الشمول المالي ودوره فى تحقيق التنمية الاقتصادية : نماذج دولية » ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٣٩-٤١.

جدول رقم (١)

آثر نقاط القوة والضعف للشمول المالي على الحد من البطالة فى مصر

نقاط القوة	نقاط الضعف
إتاحة الشمول المالي لجميع أفراد ومؤسسات المجتمع من خلال توسيع قاعدة الخدمات والمنتجات المالية.	يحتاج الشمول المالي إلى أدوار كبيرة من الحكومة والأفراد لدمج القطاع غير الرسمي فى القطاع الرسمي من خلال المصارف.
قدرة الشمول المالي فى تعميق ثقافة كل من الادخار والاستثمار.	عدم اهتمام المصارف بأصحاب الدخول المنخفضة،
قدرة الشمول المالي على القضاء على أكبر معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ، وهو مشكلة التمويل وضعف دورها وبالتالي خلق العديد من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة.	ضعف المحفظة التمويلية لدى العديد من المصارف لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ، ولا توجد إدارات خاصة بها فى المصارف.
قدرة الشمول المالي على التمكين الاقتصادي للشباب والنساء وبالتالي الاندماج فى الحياة الاقتصادية.	لا يوجد مناهج تعليمية فى مراحل التعليم لتوضيح أهمية الادخار والاستثمار.
لدى المصارف فرصة لتمويل سكان الريف الذي يتميز عدده بالكبر والأغلبية غير ممولة من قبل الجهاز المصرفي.	غالبية سكان الريف تندرج تحت فئة محدودي الدخل وخاصة فى صعيد مصر غير القادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية .

المصدر: من إعداد الباحثين

جدول رقم (٢)

آثر الفرص والتهديدات للشمول المالي على الحد من البطالة فى مصر

الفرص	التهديدات
إمكانية اشتراط البنوك المركزية إلزام البنوك تطبيق الشمول المالي ورفع حصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لدى هذه البنوك.	يحتاج الشمول المالي إلى أدوار كبيرة من الحكومة والأفراد لدمج القطاع غير الرسمي فى القطاع الرسمي من خلال المصارف.
يمكن من خلال الشمول المالي تقليل نسبة البطالة من خلال زيادة نسبة الانتشار المصرفي خاصة فى المناطق الريفية، أو من خلال محو الأمية المصرفية.	صعوبة نشر الثقافة المالية فى المناطق الريفية.
يمكن للبنوك الإسلامية استخدام صيغ التمويل المتنوعة لديها لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ، والعمل على تطوير منتجاتها فى ظل قدرتها على تمويل نوعية هذه المشروعات كما أثبتها أحد الباحثين[1].	لا توجد نماذج لبنوك إسلامية طبقت الشمول المالي بشكل أكثر كفاءة ، بجانب ضعف انتشار الفروع الخاصة بالبنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية.

المصدر: من إعداد الباحثين .

النتائج والتوصيات

النتيجة	التوصية	الجهة المسئولة	آلية التنفيذ
بالرغم من زيادة أهمية الشمول المالي فى الوقت الراهن إلا أن واقع الشمول المالي فى مصر يشير إلى تدني نسب وعدد الأفراد الذين تصل إليهم خدمات الشمول المالي فى مصر .	ضرورة زيادة الاهتمام بالشمول المالي وتعميق دوره بالدولة .	البنك المركزي	زيادة التثقيف المالي للأفراد ، وزيادة عدد فروع البنوك بالأماكن النائية ، والقيام بمبادرات لفتح حسابات للأفراد والشركات .
ارتفاع معدل البطالة فى مصر خلال مدة البحث ٢٠٠٠-٢٠٢١ ويرجع السبب الرئيسي لهذا عدم قدرة الاقتصاد على خلق وظائف ملائمة للخريجين فى ظل ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب وعدم إقبالهم على العمل الذاتي ؛	لابد من العمل على توصيل الخدمات المصرفية المختلفة إلى كافة فئات المجتمع وبصفة خاصة الفئات المهمشة والتي لم تحظ بالقدر الكاف من التعليم والثقافة	التنسيق بين العديد من الجهات مثل وزارات التعليم والتعليم العالي ووزارة الثقافة تحت إشراف البنك المركزي عليها	عمل دورات تثقيفية تكون مهمتها التركيز على توضيح الخدمات المصرفية وتوصيل هذه الخدمات لكل الفئات
أن الشمول المالي يسهم فى التخفيف من حدة البطالة لقيامه بتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر التي تمتاز بارتفاع كثافة العمل بها عن كثافة رأس المال (منشآت كثيفة العمل) وهو ما يتناسب مع وضع مصر ذات الكثافة السكانية العالية .	العمل على توفير المواد الأولية اللازمة لقيام المنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عن طريق توصيل الخدمات التمويلية إلى مثل هذه المنشآت ،لكون هذه المنشآت ذات قدرات تمويلية محدودة لا تستطيع توفير التمويل الكاف والمناسب لها خاصة عند بدء المنشآت فى مزاولة أنشطتها الإنتاجية التي لم تكن متوفرة محليا فيتم توفيرها من الخارج ،وتقع مسئولية ذلك على البنوك المحلية التي تصدر خطابات الاستيراد من الخارج وتسهيل كل هذه الإجراءات ، وأما إذا كانت هذه المواد الأولية تنتج محليا فلابد من تشجيعها على الإنتاج من خلال وزارات الزراعة والصناعة والبترول التي توفر المنتجات الأولية والنصف مصنعة اللازمة لإمداد المشروع الريادي بما يحتاج إليه فى نشاطه الاقتصادي .	البنوك التقليدية والإسلامية ومنظمات المجتمع المدني	تقديم الخدمات التمويلية المناسبة لهذه المشروعات
يسهم الشمول المالي فى تمويل برامج التعليم المختلفة بالدولة كما يسهم فى تمويل برامج التدريب والتدريب التحويلي للخريجين من الشباب ، إضافة إلى دوره فى تحقيق التكنولوجيا المتقدمة للمنشآت المختلفة بما يكفل لها زيادة قدراتها التنافسية مع المنشآت الخارجية .	زيادة خدمات التمويل الموجهة للتعليم والتدريب التحويلي بما يتلاءم مع الخريجين ، وتقديم التكنولوجيا الملائمة لرواد الأعمال من الشباب .	البنك المركزي والجهات التمويلية المختلفة وتمويله للمشروعات التعليمية .	تنفيذ برامج تمويلية موجهة للطلاب فى مراحل التعليم المختلفة

المصادر والمراجع

أولا: المراجع العربية:

الكتب العربي:

١. إبراهيم العيسوي، « الاقتصاد المصري فى ثلاثين عامًا تحليل التطورات الاقتصادية منذ ١٩٧٤ »، الناشر المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، ٢٠٠٧.

٢. أحمد السعودي، أحمد ظاهر ، " البطالة المشكلة والحل"، مركز المحروسة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨.

٣. بركات محمد أبو النور، علاء مصطفى أبو عجيلة ، " التطور الاقتصادي فى مصر وأوروبا الغربية" مطبوعات كلية التجارة (بنين) ، جامعة الأزهر، ٢٠٢٠.

٤. شريف كامل شاهين ، « مصادر المعلومات الإلكترونية فى المكتبات ومراكز المعلومات »، الدار المصرية اللبنانية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٠ م.

٥. عادل قنديلجي ،» البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية » ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، ٢٠٠٧ م.

٦. علاء مصطفى عبد المقصود أبو عجيلة ، « التمويل الإسلامي ودوره فى تمويل المنشآت الصغيرة » ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٧.

٧. ليث عبد القهيوي، بلال محمود الوادي، « المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها فى عملية التنمية »، دار الحامد للنشر والتوزيع للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م/ ١٤٣٣هـ..

٨. محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، « بطالة الشباب فى الدول العربية » ، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية، أغسطس ٢٠١٥.

٩. محمود محمد خير الدين، « الشمول المالي ودوره فى تحقيق التنمية الاقتصادية : نماذج دولية » ، دار التعليم الجامعي ، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٩.

١٠. منال البلقاسي، « الذكاء الاصطناعي صناعة المستقبل: الحاسبات المتوازنة، التحكم، البرمجة الوراثية، لغة البرولوج، الخلايا العصبية الاصطناعية »، ، دار التعليم الجامعي ، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٩.

١١. نهى إبراهيم خليل ، " الصناعات الصغيرة ودورها فى التنمية الاقتصادية والسياحية "، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٩.

١٢. نويجي فوزي نويجي، « دور السياسة المالية فى علاج مشكلة البطالة فى الاقتصاد المصري» ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الأولى، ٢٠٢٠.

الرسائل الجامعية:

١. علاء مصطفى عبد المقصود أبو عجيلة، « التمويل الإسلامي ودوره فى تمويل المنشآت الصغيرة »، رسالة ماجستير اقتصاد منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٤.

٢. محمد الفاروق الصادق على ، « الشمول المالي وأثره على تحقيق التنمية المستدامة فى مصر : دراسة مقارنة »، رسالة ماجستير اقتصاد ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، القاهرة، مصر ، ٢٠٢١م .

٣. محمود محمد محمود خير الدين، «الشمول المالي ودوره فى تحقيق التنمية الاقتصادية مع دراسة على البنوك الإسلامية»، رسالة دكتوراة منشورة – كلية التجارة (بنين) جامعة الأزهر بتاريخ ١٤٤٣هـ – ٢٠١٨ م .

٤. نورا أحمد أحمد الفخزاني ، « التعميق المالي وأثره على النمو الاقتصادي فى مصر دراسة قياسية » ، رسالة دكتوراة – كلية التجارة (بنات) جامعة الأزهر بتاريخ ١٤٤٣هـ – ٢٠٢٢ م.

الدوريات والمؤتمرات والندوات:

١. أحمد العيسوي ، « أثر الشمول المالي فى تحقيق السعادة – حالة الدول العربية »، مجلة مصر المعاصرة ، عدد ٥٤١ يناير ٢٠٢١.

٢. أحمد عبد الحليم العجمي ، « دور جائحة كورونا فى تعزيز الشمول المالي فى مصر »، مجلة مصر المعاصرة، عدد ٥٤٢ إبريل ٢٠٢١.

٣. أسماء عزمي عبد الحميد ، « أثر التطبيقات الإدارية للذكاء الاصطناعي على الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال بالتطبيق على فروع البنوك التجارية » ، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية – كلية التجارة – جامعة دمياط – المجلد الأول العدد الأول يناير ٢٠٢٠.

٤. أيمن إسماعيل محمد خالد علاء مصطفى عبد المقصود أبو عجيلة ، « الصناعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتخفيف تركز النشاط الصناعي والاقتصادي فى مصر »، مجلة مصر المعاصرة، العدد٥٣٦ ، السنة مائة وعشرة، القاهرة، مصر ،٢٠١٩..

٥. إيهاب مقابله، « مؤشرات الاثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة »،الخميس ٢ يونيو ٢٠٢٢ عبر الزووم ، ص ٣٧(٢ (الباحث: علاء مصطفى عبد المقصود أبو عجيلة حضر الورشة) ..

٦. حدة بوتبينة ، « أبعاد الشمول المالي ودورها فى تحقيق الميزة التنافسية بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية »، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول لعام ٢٠١٨م،مجلة دراسات محاسبية ومالية ، جامعة باتنة، الجزائر ،٢٠١٨.

٧. راوية عبد القادر عويس ، « المشروعات الصغيرة وأثرها فى التنمية الاقتصادية مصر نموذجا » ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس المجلد السابع العدد الأول لعام ٢٠١٦ .

٨. رشاد عوني عبد الله العش، « تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى دعم تنمية الاقتصاديات النامية »، المؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة – جامعة طنطا ، تحت عنوان « تمويل وإدارة مشروعات ريادة الأعمال ودورها فى تحقيق التنمية الاقتصادية »، ٢٠٢٠.

٩. الزيدي علي، « تأثير الذكاء الاصطناعي على أداء الصناعة المصرفية فى الشرق الأوسط»، ، المجلة الدولية لعلوم الكمبيوتر وأمن الشبكات ، المجلد ١٨ رقم ١٠.

١٠. سحر أحمد حسن ، " مشكلة البطالة وآليات العلاج دراسة تطبيقية مقارنة بين حالتي مصر وماليزيا بين ١٩٩١و٢٠١٣"، مجلة بحوث اقتصادية عربية العددان ٧٤-٧٥ ، القاهرة، مصر، شتاء – ربيع٢٠١٥.

١١. شيرن عادل نصير ، « محددات البطالة فى مصر خلال الفترة من ١٩٧٣ دراسة تحليلية قياسية »،مجلة بحوث اقتصادية عربية العددان ٧٤-٧٥ ، القاهرة، مصر، ربيع – صيف ٢٠١٦.

١٢. صورية شنبي، السعيد بن لخضر ، « أهمية الشمول المالي فى تحقيق التنمية : تعزيز الشمول المالي فى جمهورية مصر العربية »، مجلة البحوث فى العلوم المالية والمحاسبية ، جامعة محمد بوضياف، المجلد ٤، العدد ١ ، المسيلة، الجزائر ، ٢٠١٩.

١٣. عبير محمود مجاهد، « قضية البطالة فى مصر وتأثرها بأحداث المرحلة الانتقالية بعد ثورة يناير ٢٠١١ »،المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد الحادي عشر، يناير ٢٠١٤.

١٤. مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة ، " العشوائيات والبطالة حلول علمية وعملية"، جامعة القاهرة ، مسابقة الفنجري، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨.

١٥. منظمة العمل العربية ، « دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى تخفيف أزمة البطالة» ، المنتدى العربي للتشغيل بيروت، لبنان ، ٢٠٠٩.

١٦. هاني محمد على الدمرداش، فاروق فتحي الجزار، « العلاقة بين التعليم والبطالة فى مصر باستخدام التكامل المشترك وإختبار السببية »، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة ،كلية التجارة ، جامعة طنطا، العدد الثالث، ديسمبر ٢٠١٧م.

الدراسات والوثائق الرسمية:

١. أحمد السيد النجار، « البطالة ...الانخفاض الكبير لعصر مبارك السعيد »، جريدة الأهالي بتاريخ ٢٠٠٥/٨/١٠

٢. أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، « قضية البطالة وتوفير فرص العمل »، دراسات ووثائق ، الجزء الأول، القاهرة، مصر ١٩٩٦.

٣. التقرير السنوي لصندوق النقد العربي، « دور الشمول المالي فى تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة » ، ٢٠٢٠ تحت الرابط : https:www.amf.org.ae.

٤. بسنت جمال ، « تعزيز الشمول المالي فى مواجهة كورونا » ، وحدة الدراسات الاقتصادية، المركز المصري للفكر والدراسات والدراسات الاستراتيجية، ١٣ يونيو ٢٠٢٢٠، ، الرابط: https://ecss.com.eg/٩٥٧٥

٥. البنك المركزي المصري، « قطاع التطوير المصرفي للشركات الصغيرة والمتوسطة » ، مارس ٢٠١٧.

٦. تقرير اتحاد المصارف العربية ، « دور تكنولوجيا الذكاء الصناعي فى تنمية الشمول المالي » ، ٢٠١٨ موجود بالرابط التالي: https://www.uabonline .

٧. تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٢٠١٧ .

٨. تقرير وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عن مؤشرات الاتصالات عدد فبراير ٢٠٢٢ .

٩. جريدة المال عدد ٣٠ أبريل عام ٢٠٢٢ .

١٠. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، « كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٥ » ، القاهرة، مصر، سبتمبر ٢٠١٥.

١١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، « مصر فى أرقام ٢٠٢١ » ، القاهرة، مصر، إصدار مارس ٢٠٢١.

١٢. عزت زيان، « النمو السكاني والتغيرات الاجتماعية الاقتصادية والعمرانية فى مصر خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٧ »، معهد التخطيط القومي سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (٣٠٩)، القاهرة، مصر، سبتمبر ٢٠١٩.

١٣. قاعدة بيانات البنك الدولي لعام ٢٠١٧ .

١٤. القانون رقم ١٥٢ ، قانون تنمية المشروعات المنشأ بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٧ لسنة ٢٠١٧ والمعدل بالقرار رقم ٢٣٧٠ لسنة ٢٠١٨ لتأهيل وتنمية المشروعات متناهية الصغر وتحويلها من مشروعات غير رسمية إلى مشروعات رسمية .

١٥. مجموعة البنك الدولي ، « تقرير عن الشمول المالي كعامل رئيس فى الحد من الفقر وتعزيز الرخاء ». على الرابط التالي FM media @wrldbankgroup org . تاريخ التصفح ٩ – ٥ – ٢٠٢٢ .

١٦. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء ، « بوابة معلومات مصر لعام ٢٠١٦ ».

١٧. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، « تقرير توطين أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات » ، الاصدار الأول، القاهرة، مصر، ٢٠٢٠.

١٨. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، « البحث العلمي فى مصر فى أرقام « تحت الرابط التالي : https://portal.gov.eg.

مواقع على شبكة المعلومات الدولية(الانترنت):

١. أحمد غنيم، « البطالة فى مصر »، البوابة العربية للتنمية، متاح على https://arabdevelopmentportal.com/ar/blog:

٢. إنفاق دول العالم على البحث العلمي تحت الرابط التالي : https:// ar.wikpedia.org

٣. البطالة .. مشكلة مزمنة تبحث عن حل : متاح على https://:١٣٢,٧٧,١٢٥,٧٤.. www.moheet.com

٤. البطالة وراء انتشار الجريمة والانتحار بين الشباب المصريين ، متاح على WWW.pdpinfo.org

٥. خريطة مشروعات مصر https//egy-map.com،

٦. رجب صبري عبدالقادر وآخرون، إشراف مصطفى عراقي، « البطالة نظرة واقعية.... وحلول عملية »،كلية دار العلوم، ، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩. متاح على pdf.(١)٣/https://cu.edu.eg/userfiles :

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Alliance for Financial Inclusion , Maya Declaration progress Report : to Day, s Targets, Targets m ,Tomorrow's Impact,2018.
2. Alliance for Financial Inclusion AFI, Measuring Financial inclusion Core Set of Financial Indicators, Malysia:AFI,2013.
3. Blancher et al , " Financial Inclusion of Small and Medium Sized Enterprises in The Middle East Central Asia " , IMF , 2019.
4. Leyshon , A. and Thrift, N., Geographies of financial exclusion: financial abandonment in Britain and The United States, Transaction of The Institute of British Geographer ,New Series,1995.
5. Mohamed nor eldin , " Amir Shosha , Determinanets of financial inclusion in Egypt " , collage of applied studies . Abdurrhlan Bin Feisal university , Sudi Arabia 2019 .
6. Nasr, E., Helmy, M, and Ali, M , " financial inclusion Through Digital Financial Services and Fintech : The of Egypt (Rep) " , Alliance for financial inclusion (AFI) 2018 .
7. Patwardhan ,A., K. Singleton and kai Schmitz " Financial Inclusion in The Digital Age " , International Financial Corporation., World Bank Group , March,2018, p . 11 .
8. World Bank Group, Global Financial Development: Financial Inclusion , World Bank , Washing ton Dc USA,2014.

ملحق رقم (١)

التوزيع العددي والنسبي لمشروعات الدولة على مستوى محافظاتها خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٢)

الأقاليم	المحافظات	المشروعات		
		مشروعات تم تنفيذها	مشروعاتتحت التنفيذ	جملة الإجمالي
القاهرة	القاهرة	٥٦٤	٨٢	٦٤٦
	الجيزة	١٩٣	٣٤	٢٢٧
	القليوبية	١٨٥	٢٨	٢١٣
	إجمالي	٩٤٢	١٤٤	١٠٨٦
الإسكندرية	الإسكندرية	١٦٦	١٦	١٨٢
	البحيرة	٥٣٦	٥٢	٥٨٨
	مطروح	١٤١	١٧	١٥٨
	إجمالي	٨٤٣	٨٥	٩٢٨
الدلتا	الدقهلية	٢٠٨	١٠	٢١٨
	دمياط	٢٢٩	١٠	٢٣٩
	الغربية	٣٧١	٤٧	٤١٨
	كفر الشيخ	٢٩٨	٩	٣٠٧
	المنوفية	١٠١	٢١	١٢٢
	إجمالي	١٢٠٧	٩٧	١٣٠٤
القناة	الإسماعيلية	١٠٦	٤	١١٠
	بورسعيد	٨٨	٦	٩٤
	السويس	١٠٩	١٠	١١٩
	الشرقية	٢٩١	٩٤	٣٨٥
	شمال سيناء	٧٩	٥	٨٤
	جنوب سيناء	٩٩	٨	١٠٧
	إجمالي	٧٧٢	١٢٧	٨٩٩
شمال الصعيد	بني سويف	٢٠٧	١٧	٢٢٤
	الفيوم	١٤٣	٢٥	١٦٨
	المنيا	١١٠	٩	١١٩
	إجمالي	٤٦٠	٥١	٥١١

شمال الصعيد	أسيوط	١٣٨	٣٧	١٧٥
	الوادي الجديد	١٠٧	٨	١١٥
	إجمالي	٢٤٥	٤٥	٢٩٠
جنوب الصعيد	أسوان	١٥٠	٤٢	١٩٢
	الأقصر	٨١	١٨	٩٩
	البحر الأحمر	١٢٤	٥	١٢٩
	سوهاج	١٦٨	١٩	١٨٧
	قنا	١٢٥	١٦	١٤١
	إجمالي	٦٤٨	١٠٠	٧٤٨
الإجمالي على مستوى الجمهورية		٥١١٧	٦٤٩	٥٧٦٦

المصدر: خريطة مشروعات مصر https//egy-map.com؛

ملحق رقم (٢)

سنة	بطالة، إجمالي (٪ من إجمالي القوى العاملة)	بطالة، إجمالي الشباب (٪ من إجمالي القوى العاملة من الشريحة العمرية ١٥-٢٤ عاما)	بطالة، إناث (٪ من الإناث فى القوى العاملة)	بطالة، ذكور (٪ من الذكور فى القوى العاملة)	بطالة، شابات (٪ من الإناث فى القوى العاملة من الشريحة العمرية ١٥-٢٤ عاما)	بطالة، شباب (٪ من الذكور فى القوى العاملة من الشريحة العمرية ١٥-٢٤ عاما)	العاملون فى الخدمات (٪ من إجمالي المشتغلين)	العاملون فى الزراعة (٪ من إجمالي المشتغلين)	العاملون فى الصناعة (٪ من إجمالي المشتغلين)	العمل لبعض الوقت، إجمالي ((٪ من إجمالي العاملين)	القوى العاملة، إجمالي
١٩٩١	٩,٣٨	٢٦,٧٦	٢٠,٩٦	٥,٧١	٤٢,٧٦	١٨,٢٨	٣٩,٦٤	٣٩,٠٢	٢١,٣٤	..	١٥٩٠٩٢١٤,٠٠
١٩٩٢	٨,٩٢	٢٥,٣٩	١٦,٩٨	٦,٢٨	٣٦,٩٧	٢٠,٠٢	٤٠,٠٧	٣٨,٤٦	٢١,٤٧	..	١٦٤٧٣٩١٥,٠٠
١٩٩٣	١٠,٩٢	٣٠,٩٩	٢٢,٢٨	٧,٤٢	٤٧,٧٧	٢٣,٥٣	٤٣,٠٢	٣٥,٢٩	٢١,٦٨	..	١٧١٥٥٢٣٣,٠٠
١٩٩٤	١٠,٩٣	٣١,١٨	٢٢,٧٣	٧,٢٢	٤٩,١٧	٢٣,١١	٤٣,٣٣	٣٥,١٨	٢١,٤٩	..	١٧٩٧٤٨٦٣,٠٠
١٩٩٥	١١,٠٤	٣١,١٦	٢٣,٦٣	٧,٢٩	٥١,٠٥	٢٢,٩٦	٤٤,١١	٣٣,٩٩	٢١,٨٩	..	١٨٠٩٣٢١٩,٠٠
١٩٩٦	٩,٠٠	٢٥,٧٤	١٨,٤٨	٦,٢٥	٤٠,١٣	١٩,٩٢	٤٥,١٩	٣٢,٧٢	٢٢,٠٩	..	١٨٣٧٠١٧٠,٠٠
١٩٩٧	٨,٣٧	٢٤,١٥	١٩,٧٠	٥,١٦	٤٣,٠٠	١٦,٦٧	٤٦,٣١	٣١,٣٨	٢٢,٣١	..	١٨٦٢٨٩٠٠,٠٠
١٩٩٨	٨,٠٣	٢٣,٤٣	١٩,٥١	٤,٨٦	٤٢,٨٠	١٥,٨٩	٤٧,٩٥	٢٩,٨٠	٢٢,٢٥	..	١٨٨٨٢٧٥٦,٠٠
١٩٩٩	٧,٩٥	٢٠,٥٣	١٨,٩٨	٤,٨٧	٣٦,٥٦	١٣,٨٢	٤٨,٧٢	٢٨,٧٠	٢٢,٥٨	..	٢٠٠٦١٩٠٤,٠٠
٢٠٠٠	٨,٩٨	٢٤,٩٩	٢٢,٦٧	٥,٠٥	٤٧,٣٧	١٥,٧٣	٤٩,٠٧	٢٩,٦٣	٢١,٣٠	..	٢٠٠٨٨٩٧٧,٠٠
٢٠٠١	٩,٢٦	٢٧,٦٢	٢١,٦٩	٥,٥٨	٤٨,٨٩	١٨,٩٠	٥٠,١٩	٢٨,٥٤	٢١,٢٧	..	٢٠٠٧٣٢٠٤,٠٠
٢٠٠٢	١٠,٠١	٢٦,٢٧	٢٣,٩٣	٦,٢٥	٣٧,٩٨	٢٠,٧٢	٥١,٩٢	٢٧,٥٢	٢٠,٥٦	..	١٩٨٦١١٣٤,٠٠
٢٠٠٣	١١,٠١	٢٩,٧٦	٢٣,٥٣	٧,٥٦	٤٠,٩٨	٢٤,٦٦	٥٠,٣٨	٢٩,٨٧	١٩,٧٥	..	٢٠٨٩٢٤٤٦,٠٠
٢٠٠٤	١٠,٣٢	٢٨,٣٥	٢٥,١٢	٦,١٥	٤٧,٩١	١٩,٨٠	٤٨,٢١	٣١,٨٣	١٩,٩٦	..	٢١٩٤٢٣٩٥,٠٠
٢٠٠٥	١١,٢٠	٣١,٦٣	٢٤,٨٧	٧,٢٧	٥١,٨٥	٢٣,١٣	٤٧,٥٥	٣٠,٩٤	٢١,٥١	..	٢٢٩٩٢٩١٦,٠٠
٢٠٠٦	١٠,٤٩	٣٠,٤٧	٢٣,٦٩	٦,٦١	٥٤,٠٦	٢٠,٩٠	٤٦,٦٦	٣١,٢٣	٢٢,١١	..	٢٤٠٤٦٦٢٤,٠٠
٢٠٠٧	٨,٨٠	٢٥,٠١	١٨,٢٢	٥,٧٦	٤٥,٥١	١٧,١٩	٤٦,٠٨	٣١,٧٦	٢٢,١٦	..	٢٥١٠١٠٣٥,٠٠
٢٠٠٨	٨,٥٢	٢٥,٥١	١٨,٦٨	٥,٤٧	٤٩,٨٣	١٦,٧٢	٤٥,٤٠	٣١,٦٩	٢٢,٩١	١٠,٢٧	٢٥٤٤٥٣٢٠,٠٠
٢٠٠٩	٩,٠٩	٢٥,١٨	٢٢,١٣	٤,٩٨	٥٠,٩٨	١٥,٢١	٤٦,٢٩	٢٩,٩٦	٢٣,٧٦	٩,٠٥	٢٦١٨٠٩٤٧,٠٠
٢٠١٠	٨,٧٦	٢٤,٥٤	٢١,٩٠	٤,٧٢	٥٢,٨١	١٤,٣٣	٤٦,٣٤	٢٨,٢٨	٢٥,٣٨	٨,٨٤	٢٧٥٥٧٠٢٧,٠٠
٢٠١١	١١,٨٥	٢٩,٤٠	٢٢,٢٩	٨,٧١	٥٠,٩٥	٢٢,١٥	٤٧,١٩	٢٩,٢٤	٢٣,٥٧	٩,٢٨	٢٧٨١٤٥٤٠,٠٠
٢٠١٢	١٢,٦٠	٣٤,٤١	٢٣,٨٩	٩,١٩	٥٤,٢٠	٢٧,٨٠	٤٨,٠٧	٢٧,٠٧	٢٤,٨٦	٧,٩٨	٢٨١٩٩٩٠٦,٠٠
٢٠١٣	١٣,١٥	٣٤,١٤	٢٤,٠٥	٩,٧٥	٤٩,٤٢	٢٨,٦٣	٤٧,٩٣	٢٧,٩٦	٢٤,١١	٧,٣٢	٢٨٧١٧٥٧٥,٠٠
٢٠١٤	١٣,١٠	٣٢,٢٨	٢٣,٨٨	٩,٦٨	٤٥,٦٣	٢٧,١٨	٤٨,٠٥	٢٧,٥٥	٢٤,٤٠	..	٢٩٠٨٤١٨٦,٠٠
٢٠١٥	١٣,٠٥	٣٤,٦٧	٢٤,٦٥	٩,٣٣	٤٠,٤٢	٣١,٩٤	٤٩,١٠	٢٥,٨٢	٢٥,٠٨	٦,٥٩	٢٨٩٦١٦٢٩,٠٠
٢٠١٦	١٢,٤١	٣٤,١٦	٢٣,٤٢	٨,٧٨	٤١,١٥	٣٠,٨٤	٤٨,٩٢	٢٥,٥٧	٢٥,٥٠	..	٢٩٢٥٤٣٢١,٠٠
٢٠١٧	١١,٧٤	٣٣,٢٨	٢٢,٧٥	٨,١٣	٤٠,٧٩	٢٩,٦٥	٤٨,٣٩	٢٥,٠٥	٢٦,٥٦	١٣,٧٤	٢٨٧٤٧٢٤٩,٠٠
٢٠١٨	٩,٨٢	٢٦,٥٨	٢١,٢٢	٦,٧٣	٥٤,٠٥	١٨,١٩	٥١,٤٧	٢١,٦٦	٢٦,٨٧	..	٢٨٢٤٥٨٥٥,٠٠

٢٠١٩	٧,٨٤	٢٠,٩٩	٢١,٢١	٤,٧٤	٥٣,٤٩	١٣,٢١	٥٢,٤٤	٢٠,٦٢	٢٦,٩٤	..	٢٨٠٣٦٧٠١,٠٠
٢٠٢٠	٩,١٧	٢٣,٣٩	٢٣,٦٢	٥,٨٤	٥٧,٨٠	١٥,٢١	..	..	..	٦,٧٧	٢٧٨٧٠٢١١,٠٠
٢٠٢١	٩,٣٣	..	٢٤,٢٨	٥,٩١	..	..	..	..	..	..	٢٨٤٦٢٥١٥,٠٠

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي على شبكة الانترنت على الرابط التالي كما تمت زيارته فى

https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators

ملخص البحث :

تناول البحث دور الشمول المالي فى الحد من مشكلة البطالة بمصر ، و هدف إلى التعرف على الشمول المالي وواقعه فى مصر وتطوره ، كما تناول مشكلة البطالة فى مصر خلال الفترة من ١٩٩١ وحتى ٢٠٢١م ، وأسبابها المختلفة ، كما تناول البحث الآثار المختلفة للبطالة ، و من أهم النتائج التي توصل إليها البحث أن الشمول المالي يخفف من حدة مشكلة البطالة ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق حل أسباب البطالة ، كما تم تناولها فى المبحث الثاني ، كما يسهم الشمول المالي فى تقديم البنوك لخدمات تمويلية جديدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والتي لها دورها المهم فى خلق وظائف جديدة ، وبالتالي مساهمتها فى التخفيف من حدة البطالة فى مصر بصورة كبيرة ، و قدم البحث مجموعة من التوصيات منها العمل على توفير البنية المصرفية الأساسية اللازمة لتوسيع خدمات الشمول المالي والعمل على توصيلها لكافة الفئات وخاصة الفئات المهمشة فى المجتمع بما يعالج الآثار السلبية للبطالة .

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي ، البطالة، التنمية الاقتصادية ، مصر.

The role of financial inclusion in reducing unemployment in Egypt

Dr - Alaa Mustafa Abdel-Maqsoud Abu Ajila
Dr - Wael Ali Ahmed Sobeih

Abstract:

The research dealt with the role of financial inclusion in reducing the problem of unemployment in Egypt and aimed at identifying financial inclusion and its reality in Egypt and its development, as well as the problem of unemployment in Egypt during the period from 1991 to 2021 AD, and its various causes. The research also dealt with the various effects of unemployment, and one of the most important results The findings of the research are that financial inclusion alleviates the severity of the unemployment problem, whether directly or indirectly, by solving the causes of unemployment as addressed in the second topic, and financial inclusion contributes to the provision of new financing services by banks to small, medium and micro enterprises, which have an important role in Creating new jobs, and thus its contribution to reducing unemployment in Egypt significantly, and the research presented a set of recommendations, including working to provide the basic banking infrastructure necessary to expand financial inclusion services and work to deliver them to all groups, especially marginalized groups in society, in a manner that addresses the negative effects of unemployment.

Keywords: financial inclusion, unemployment, economic development, Egypt.

تقرير مؤشر التشابه

قد تم فحص الوثيقة التالية بواسطة iThenticate المتخصص فى الوقاية من السرقات الأدبية فى شبكة المعلومات الجامعية بجامعة عين شمس ، ويوفر أقصى درجة فى التحقق من تكامل المحتوى سواء ضمان سلامة المحتوى ، وعدم تشجيع إختلاسه .

نوع الوثيقة : بحث

تاريخ الإعتماد : Wednesday 22 June 2022

عنوان الوثيقة : دور الشمول المالي في الحد من البطالة في مصر

المؤلف : علاء مصطفى عبد المقصود ابو عجيلة

الكلية / المعهد : التجارة

القسم : الاقتصاد

الجامعة : الأزهر

علماً بأن الإقتباس الغير : % 2

نسبة الإقتباس الذاتى : % 0

النتيجه النهائيه % 2

تتم مقارنة الوثيقة مع أضخم قواعد بيانات فى العالم للبحث والمحتوى العلمى .

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام ،

أمين المـــركز /
هشام الجندى

المراجـــع /
مروه أبوبكر

Thursday 23 June 2022

تنويه: لم يذكر الباحث الثاني (وائل على أحمد صبيح) في خطاب الاقتباس حسب ما ذكر مركز الشبكات وتكنولوجيا المعلومات بجامعة عين شمس أن التقرير يذكر به ما قام بتقديم الاقتباس